

السوق الشرق أوسطية

المجلد الأول

(٢٠٠٠ / ١٢ = ٧)

إعداد

للبحث العلمي



مكتبة

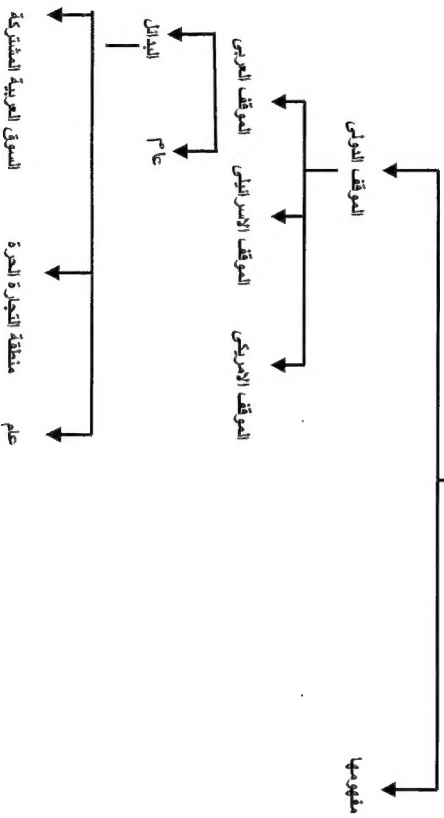
السوق الشرق أوسطية

٢٠٠٠

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

السوق الشرق أوسطية



قائمة المصادر

اولا الجرائد

الاهرام - الاهرام المسائي - الوفد - العالم اليوم - الشرق الاوسط - الحياة - السياسة الكويتية

ثانيا المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادي

٢٠٠٠

السوق الشرق أوسطية مفهومها

السوق الشرق اوسطية

مفهومها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	نجد جديد	عمود مختار	العالم اليوم	٢٩٥٦	٢٠١٠/١٠/١١	١

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال : محمود مختار
الموضوع الفرعي : مفهومها	رقم العدد : ٢٩٥٦
المصدر : العالم اليوم	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١١

تحديد جديد

على الرغم من تعدد التصورات التي وضعت لمشروع السوق «الشرق أوسطية» وما يحمله من الكثير من التحديات أمام مستقبل التعاون العربي، إلا أنه لا شك في أن فرص إرساء ذلك المشروع والاستفادة من جوانبه الإيجابية المحدودة، قد تقلصت بصورة كبيرة أن لم تكن قد أهدمت تماماً خاصة بعد الضربة الأخيرة التي وجهت لعملية السلام ووصولها إلى طريق مسدود تقريباً نتيجة التصعيد الإسرائيلي الأخير في مسلسل اعتداءاته ضد الشعب الفلسطيني والحقوقي العربية. وقد أجمعت معظم الآراء والتحليلات التي دارت حول توضيح مفهوم «الشرق أوسطية» على أن ذلك السوق الذي يعتبر شكلاً من أشكال التعاون الإقليمي لأن يحقق الفوائد الاقتصادية المرجوة للدول العربية بقدر المزايا التي ستجنيها إسرائيل من ورائه حيث ستكون التعاملات الشريكة المتكافئة بحكم تمتعها بالعديد من الاتفاقات التفضيلية مع الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

أولاً القسمة بينات أصبح للمصطلح يشير إلى المنطقة التي تبدأ من المغرب غرباً إلى باكستان شرقاً وتركيا شمالاً والقرن الإفريقي جنوباً ويمر من الشرق الأوسط إلى الصين شرقاً. - السياسات المتعددة لهذه المنطقة - الدول إن الشرق الأوسط حالياً بعد نظاماً تنظيمياً ويكتسب أهمية بالغة بالنسبة للقوى الكبرى في النظام الدولي لكن أهم ملامحه ارتباط بوجود الصراع العربي الإسرائيلي.

ومع نهاية القسمة الإقليمية الدولية في أوائل التسعينيات وبدء عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتقديمها بعد عام 1991 في اتجاه توقيع عدد من الاتفاقات السلمية بين بعض الأطراف العربية وإسرائيل وبدأ الحديث عن إمكانية تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال آليات مختلفة كؤتمرات الصناعات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ينظمها منتدى دافوس ولجنة التعاون الاقتصادي في إطار المفاوضات متعددة الأطراف بين العرب وإسرائيل لكن أهم الأثر الذي طرقت وأثارت خيبة في هذا السياق هي فكرة السوق الشرق أوسطية التي تمثل طرحاً أمريكياً - إسرائيلياً يهدف إلى إدماج إسرائيل الاقتصادية في المنطقة.

تاريخياً كانت المنطقة العربية موضوعاً للنقاش بين القوى الدولية الكبرى في العالم وتم ترتيبها إدارياً وحقوقياً وإقليمياً في أوائل القرن العشرين بناءً على تقارعات واتفاقات تلك الدول غير أن الترتيبات شبه المستقرة في المنطقة لم تجد كماله منذ بداية التسعينيات. لقد أدت حرب الخليج الثانية 1991 إلى تصاعد عربي عميق حيث حشمت خيوطه أحداث ترتيب البيت العربي وتوترت ملامح إطار عربي معقد نسبياً تشير التفاعلات العربية وفقاً له حالياً كما أنت بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي في مدريد عام 1991 إلى ظهور إطار كئي يهدف إلى ترتيب الأوضاع الإقليمية فيما يتعلق على الشرق الأوسط لا سيما دائرة دول الصراع العربي - الإسرائيلي وعلى مستوى ثالث بدأت علاقات دول المنطقة تتعمق مع دول حوض البحر المتوسط الأوروبية في ظل أطر ثنائية متعددة الأطراف بحيث بدأ إطار ثالث يتشكل لترتيب الأوضاع في المنطقة. وأصبحت المنطقة العربية تواجه تحدياً جديداً يعرف باسم الشرق أوسطية ويحتاج الأوفد على معنى السوق الشرق أوسطية ومفردات نالجوها أو فضائل اقتصادية إلى تحديد المقصود بفهم الشرق الأوسط، فالخلاصة أنه لا يوجد في التحليلات السياسية ما يمكن أن يطلق عليه تعريف دقيق للشرق الأوسط كما يبدو أن التوصل إلى هذا التعريف ليس بالأمر السهل فمصطلح الشرق الأوسط يشير إلى دلالات متعددة تختلف باختلاف المرحلة التي يستخدم فيها المصطلح - فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى استخدم مصطلح الشرق الأوسط ليعبر عن المنطقة التي تشمل العراق واليمن وشرق الأردن وقيل العرب العالمية الثانية استخدم المصطلح ليشير إلى المنطقة المنقطة من غرب الهند إلى شمال إفريقيا ومنذ

والسلام هو الذي يوفر أساسا للتعاون الاقتصادي. ومن المؤكد أن الحديث عن السوق الشرق أوسطية في المنطقة قد قلص من تعثر عملية السلام ومصلها إلى طريق سديد نتيجة للمبادرات الإسرائيلية ضد العصر الفلسطيني الأمر الذي يؤكد صواب الرؤية المصرية بشأن ضرورة توافق التقدم في هذه الفكرة مع التقدم في عملية السلام. ولكن لا بد من إلقاء المزيد من الضوء على مستقبل ذلك السوق والتعرف على جوانبه الإيجابية وسفاهته على المنطقة العربية أيضا وتطبيق الدراسة إلى أن تحديد طبيعة المشروع الشرق أوسطي ليست سهلة وعلى الأرجح فإنه لا يوجد تصور واحد بشأنه لكن تغير الكتابات المختلفة إلى نماذج متعددة لعملية الشرق أوسطية على نصوص يوضح أنها قد لعبت على التصورات إلى أقال بعيدة بعض التقارير التي تناولت السوق الشرق أوسطية تشير إلى أن تحقيق هذه الفكرة يمكن أن يتم على عدة مراحل يصل كل منها ببعض الاضطراب والتسيب للمستقبل العربي. وتتمثل تلك المراحل في نوع لا الاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي وإلى المرحلة لها سقوي إلى نوع الاقتصاد الفلسطيني الوادي إلى الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات متعددة ومن أساليب مختلفة في إطار تنمية الاقتصاد الفلسطيني وإضفاء الكمال على الاقتصاد الإسرائيلي.

ويأتي في هذه المرحلة الثانية توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الأردن وتؤدي إلى إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي على غرار الاتحاد الاقتصادي الذي أقيم بين دول البوسنة والهرسك، الألبان، البوسنة، مولدنا، أركسمبورج - ورغم أن هذا الخيار يحقق فوائد لاخراف الثلاثة فإن ممكن الخطر يتصل في أن تؤيد هذه الفكرة أن يكون متساويا دائما ولذا سمحها التطور الاقتصادي لكل طرف. ويتم في مرحلة لاحقة توسيع منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية لتشمل دول عربية وأخر عربية في الشرق والغرب العربي إضافة إلى تركيا وإيران وروسيا التي هي أما من سفاهة هذه المرحلة إليها ستقيم الاتهام الاقتصادي العربي إلى قسمن: الأولى: بلدان الشرق والغرب وسفاهة إسرائيل ومن المفترض أن تضم تركيا، والثنائي بلدان المغرب العربي التي يتبعان ارتباطها بأوروبا.

وأشارت دراسة حديثة إلى أن فكرة الشرق أوسطية ليست حديثة تماما فخلال السبعينات والثمانينات طرحت أفكار ومشروعات مختلفة لأوروبا أو الغربية لتتبع إلى أوضاع المنطقة الاقتصادية. وعندما بدأت عملية التسوية السلمية في مدريد عام 1991 كان من الواضح أن هناك مستوي من التعاون الاقتصادي الاقليمي يتم التفاوض حول لكن بالسوق الشرق أوسطية كمشروع متداول خلال التسعينات قد ارتبطت بالفكرة التي قدمها هيمون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد والذي نشر في أواخر 1993 وأشار فيه إلى أن مستقبل التطور في المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتصويرة - خطوة لإنشاء كيان إقليمي مركزي على غرار المجموعة الأوروبية على أن يبدأ ذلك من مشروعات للتعاون بين دولتين أو أكثر في المرحلة الأولى ثم مشاركة دول في المرحلة الثانية لتسوية وضعهم ومشروعات التعاون الاقليمي ومن ثم يمكن للمنطقة في المرحلة الثالثة إلى كيان إقليمي على غرار المجموعة الأوروبية. وتحتاج هذه المرحلة - كما يقول - إلى توافق مناخ الاستثمار السياسي، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتغيير الأمن القومي. وتتمتع الديمقراطية بين دول المنطقة. ولذا في أن التمييز الاقتصادي الإسرائيلي ومن بعدة حرب الخليج الثانية تم انطلاقة عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي من جديد. فالحاج للاقتصاد لفرح فكرة الشرق أوسطية الجديدة بحيث ترتبط إمكانية تنفيذها ولو جزئيا ارتباطا وثيقا بتطبيق السلام العادل في المنطقة. ويظهر آخر شأن كدشين للسوق الشرق أوسطية المشتركة إلى يمثل غاية. يمكن تصور التحرك نحوها من تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. وأما المقصود بالبعد يشير إلى أن السوق الشرق أوسطية هي التي سقوي إلى إمكانية تحقيق السلام.

لقد دخل الصراع العربي - الإسرائيلي مرحلة جديدة عام 1991، لقد انتهكت من مؤتمر مدريد خمس لجان للمفاوضات متعددة الأطراف وهي لجنة حسيب التسليح والأمن الاقليمي ولجنة الاستثمار الاقتصادي، ولجنة المياه، ولجنة الجيش، ولجنة اللاجئين. بالإضافة إلى لجنة تسير تقوم بالتنسيق فيما بين هذه اللجان وقد جرت مناقشة قضايا التعاون الاقتصادي الاقليمي في لجنة التعاون الاقتصادي باعتباره مكملا لعملية التسوية السياسية كما تقرر بالتوازي مع عمل تلك اللجنة عقد مؤتمرات اقتصادية إقليمية برعاية للنشر الاقتصادي العالي بدافوس سويسرا وجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بالولايات المتحدة عقد منها والتتبع الترتيب مؤتمر الدار البيضاء في سبتمبر 1994 ومؤتمر صفاقس الأردن - أكتوبر 1995 ومؤتمر القاهرة في نوفمبر 1996 ومؤتمر الدوحة في نوفمبر 1997، والأخير قاطعة مؤتمر مؤتمر عملية السلام حيث أصدرت مصر على ربط حضور هذه المؤتمرات بصعود تقدم في عملية السلام وذلك في إطار رؤيتها الاستراتيجية بأن

السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السوق العربية المشتركة ونموذج السوق الأوروبية	احمد محمد	الاعرام الاقتصادية "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣
٢	الحلقات لتحديد التقدم في مفاوضات ...	جيمس كوكس	الشرق الاوسط	٨٠٤٠	٢٠٠٠/١٢/٢	٥

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد محمد
الموضوع الفرعي :	الوقف الدولي	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

السوق العربية المشتركة ونموذج السوق الأوروبية

في عام ١٩٥٧ والمق عدد قليل من الدول الأوروبية على إقامة سوق أوروبية مشتركة وكان الهدف من إقامة هذه السوق هو العمل على التوسع الاقتصادي المستمر وعلى الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وإقامة علاقات وثيقة بين دول السوق في هذا العام تقسداً في سنة ١٩٥٧. تبني المجلس الاقتصادي في الجامعة العربية الاتفاق حول حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع بين البلاد العربية.

د. أحمد حميد استاذ بالجامعات العربية

إن تمنع جيشاً من اللطيفين يبلغ أكثر من ١٥٠٠٠ خمسة عشر ألف موظف يقيم الترجمة والكاتب والبلدات الست .

وكان هذا سبباً في أن تتعرض إدارة السوق للتداعيات فأنها تشتهك سنوياً ما بين أكثر من ألف طن من البورق، وأكثر اللغات والترجمات في أعمال هذه السوق يسوق القضاء مثلاً مضحكاً لما يحدث من أسرار نتيجة ذلك فبقانون أن نص وثيقة الاستقلال للولايات المتحدة جاء في ٢٠٠ كلمة لكن تنظيم التداول لمدة (الكرامل) المستعملة في (الأكبر كرم) بين دول السوق . جاء في ٦٦,٩١١ كلمة ١ قد كان من اللطيف . على العكس من السوق الأوروبية المشتركة . إن تنطلق السوق العربية المشتركة بقوة لتحقيق ماتصير إليه من تكامل ووحدة نظراً للمهدات والمضجعات الآتية دون أي عوائق أو مشكلات :

أ - سبق أن عرفت البلاد العربية الوحدة الاقتصادية من طريق لتشريعات للنفقة لتلك اللال وتبادلها وتوسيع قاعدة الكفاية به ومن بين تلك السفهاء المال ملكية تامة وتحريم الربا وتبادل للخدمات ومن توزيع الزكاة للمروضة والمستغلات للخدمة ومسئولية الأئمة عن الفقراء مسئولية للزمام في الدنيا وحساب في الآخرة .

ب - سبق أن عرفت البلاد العربية الوحدة العربية من طريق الخلافة والخلافة كانت إطاراً سياسياً يجمع في داخله جميع البلاد الإسلامية ومنها البلاد العربية .

ج - وجدت بينها الشايعر الدينية فعاشرت وتعيش وحدة العبيدة ووحدة الشعائر من أذان . وبعاء وإتهال ووحدة العبادات من صلاة وصيام وحج تقع في نظمها وناسكها إلى التجميع والتكليف .

د - وجدت بينها الأصول الثقافية التي لا يمكن أن يطرأ عليها تحريف أو تبديل فقد أصبحت المحطات الثقافية الثابتة واتجاهات القنوية العلمية هي الغذاء الأساسي الذي تكتسب منه أفكار شعوبها .

هـ - وجدت بينها وسيلة للتفاهم . وهي لغة العربية .

لم يكن من اللطيف أن تحقق السوق الأوروبية المشتركة أي تقدم في مسيرتها الاقتصادية نظراً للعوائق الآتية :

أ - لم يسبق لهذه الدول أن اجتمعت على منهج اقتصادي واضح للأمام تشترط به في مسيرتها الاقتصادية بل تلتصمتها للذهب والانتاجات في مجال الاقتصاد فبعضها غلب عليه النظام الاشتراكي وبعضها ساد به النظام الرأسمالي .

ب - لم يسبق لهذه الدول أن عرفت معنى الائتلاف تحت مظلة نظام سياسي بل على العكس من ذلك لم تعرف منذ وجودها إلا الفرقة والشقاق وعدم الائتلاف الذي جزأها إلى أجزاء صغيرة يستقل بكل منها أسرة من أسر النبلاء .

ج - لم تجمع بين هذه الدول وحدة دينية تشرب بين شعوبها بل فرقت بينها مذاهب شتى وحل متجانسة أورتقتها الكراهية والبغضاء والمداوة للشمكة على الرغم مما يبدو لحياناً من مظاهر الصداقة والتقارب .

د - تركت الحروب الطاحنة . التي تستمر لحياناً أكثر من قرن - جروها غائرة وصميفة في مشاعرهم وإلى تاريخهم مازالت تنز بالقيح والصديد في أجسامهم جبالاً بعد جبل .

هـ - لم يحدث في تاريخ هذه الدول أن اجتمعت على لغة واحدة تكون وسيلة للتفاهم والتقارب بينها حتى تكون مؤشراً على التقدم بعض الخطوات في هذه السوق بل كان لكل دولة لغتها التي تسمكت بها وكتسب إلا للتفاهم من طريقها بل وكان هذا التفاهم مع جارتها التمدد بها للتصاقا .

وقد نتج من تعدد اللغات في هذه السوق تعقيدات جمة في إنجاز أعمالها فهناك ست لغات رسمية لأحد من استعملها هي : الفرنسية والألمانية والإنجليزية والإيطالية والهولندية والدانماركية .

ويصعب هذا التحد في اللغات كان على إدارة السوق

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد محمد
الموضوع الفرعي :	الوقف الدولي	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادي - مجلة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

مهما كانت الصلة قوية بين أي بلد عربي وبلد أجنبي من الود والالتفاهم والتعاون والمساعدات في مجال التطوير فهي صلة قائمة على التفاهم وحدها فإذا لمس البلد الأجنبي للنتفاهم من منفعة قد زالت أو بدأ يتشاكل حجمها أدان ظهره لقرينه البلد العربي حتى لو كان هذا البلد العربي في أسوأ الأحوال وأحلك الأزمات والشواهد على ذلك كثيرة في الماضي والحاضر. مهما كانت الصلة ضعيفة بين أي بلد عربي وبلد عربي آخر فهي صلة قائمة على الأخوة أساساً فإنها لغوة الدم والدين والعرق واللغة فضلاً عن المصالح الحيادية المشتركة وصلة الأخوة لا يمكن أن تنقطع على الإطلاق حتى لو حاول أحد من الأخوة قطعها كما أن صلة الأخوة لا ينزاع عليها أسوأ الأحوال ولا أحلك الأزمات بل أن هذه الصلة تزداد صلاباً وعلوية عندما تتعرض لأسوأ الأحوال وأحلك الأزمات. إن الحروب على الساحة الدولية أصبحت تركز في هذا العصر على الجانبين الاقتصادي وهذا يدفع البلاد العربية دفعا إلى أن يقدموا في الحال مسكراً لهم من طريق السوق العربية المشتركة للدفاع عن كياناتهم ومقدراتهم وأثبات وجودهم في معترك الحياة وأخذ مكانهم المرموق تحت شمس هذا الوجود. أي لحظة تمر على البلاد العربية دون أن تتحرك في جنبه لاتمام سوق عربية مشتركة تكلف هذه البلاد خسارة مادية ومعنوية أكبر من أن يتأهلاها حساب أو احصاء فضلاً عن أي تفسير في القاموس يعثر تفسيراً في واجب عيني هي مكلفة به شرعاً انطلاقاً من هذا الأمر الأهم " وتعاونوا على البر والتقوى " وأي بر يعادل البر بالشعوب العربية ؟ وأي تقوى تعادل اتقاء تسلط الأعداء على مقدراتنا ؟ أن الأعمال في واجب شرعي ثمره وعصيان وإن تختلف عن الركب للقطاع وسياج.

فليس هناك أي أشكال في استعمالها في أي بلد من البلاد العربية على الإطلاق وباستثناء تلك أية لغة أخرى يشكك بها أي بلد عربي لتكون أداة للتفاهم في السوق العربية المشتركة. - والمجبوب بل المثير أن ما لم تكن تدينه السوق الأوروبية المشتركة قد يقع بالفعل بل تحولت السوق الأوروبية المشتركة من كتلة اقتصادية إلى اتحاد أوروبي يشتر في الوحيب للمجل بوحدة سياسية كاملة. وإن ما كنا ندينه للسوق العربية المشتركة مازال سراياً وحسبه الضلال ما حتى إذا جاءه لم يوجه شيئاً أي عائل في أي بلد عربي يقبل بعد هذه للقرارنة الواضحة بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة أن يبقى حالنا على ما هو عليه إن الاعتذار عن ذلك أو التعليل له يعتبر سرياً من الاحتجاج لتبرير ذنب بنف مثله فلم يعد هناك مجال لاعتذار أو تبرير وليس إلا الاعتراف للبلاد والمعمل المنتظم لجمال السوق العربية المشتركة حقيقة واقعة.

إن البلاد العربية في حاجة ملحة إلى :
أ - أن يعتدل ميزانها التجاري فكل بلد عربي يشكو من اختلال هذا الميزان هذا الاختلال للسعر والتزايد عاماً مع عام من تناقص الصادرات وتزايد الواردات حتى أنها تفرغ في لبلاد المستهلكة على الرغم من أنكائاتها لفضيحة فالي متى هذا ؟
ب - أي تأسيس مراكز بصوت علمية من رفعة المستوى لتطوير ألياتها وتجهيز مديرياتها وضمان التقدم لمطرد في سياق المتغيرات الدولية.
ج - أي الاستفادة من الخبرة التي حرمتم عنها فهناك خبرات مهاجرة تركت البلاد العربية التي نلست فيها ودرجت عليها وحصلت على أساسيات القيمة منها ثم طلب لها العيش في بلاد أخرى لتبتذل فيها طائفتها مضممة كل ما تملك من خبرة تتقدم بها هذه البلاد ويرتفع شأنها فالي متى تترك أبنائنا في خدمة غيرها ؟
د - أي مسح أسوأها المروعة في البركان الأجنبية واستغلال هذه الأموال التي تبلغ الآن ما يزيد على ألف مليار في تحقيق الغاية التي يصبو إليها كل وهي في البلاد العربية وهي التحرر من قيود التبعية في مجال الاقتصاد الدولي والوقوف موقف كند في سياق التناقص التجاري.
هـ - أي أن تصبح قوة كبيرة لها تأثيرها الفعال في اتجاهات السياسة الدولية فإن الاقتصاد الأوروبي الذي هو وابد السوق الأوروبية المشتركة لصحيح ذا قوة فعالة في اتجاه السياسة العالمية ولم يكن يتيسر له هذه العالمية الدولية من قبل. أن الكيان الكبير هو صاحب الكلمة والبر في القرار في عصرنا هذا فالي متى نظل بعينين من القمعة في الساحة الدولية نتمزقنا في كائنات صعد ؟

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي
المصدر :	الشرق الاوسط
اسم كاتب المقال :	جيمس كوكس
رقم العدد :	٨٠٤٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

الخلاقات تهدد التقدم في مفاوضات تحرير التجارة في

إطار منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية مدخون مستخدمون في تمهيد الطريق استعداده لتسهيل التجارة الحديثة. ونحن في الوقت ذاته، ستكون قد تعهدنا سلطاتنا، في الربع الأول من العام القادم، ونقصد من الأمر شورا أو شوازين. ويمكن للمستهلكين العامين، الذين ينبغي أن يفتح ويصرف، ولكن منظمة التجارة العالمية هي منظمة تعتمد على الأجسام، ويمكن لأي من الدول الأعضاء عمالة مبادرة أساسية، ونقصد من مبادرات المفاوضات جديدة. وبالرغم من حق اللجوء، فإن الدول الصغيرة تشعر أن منظمة التجارة العالمية هي ناه لدول الغنية. والعديد من الدول الأعضاء، فبقية لدرجة تمنعها من الاحتفاظ ببقية بديمقراطية دائمة في جنيف، أو تكليف كبار المصانع لإعداد وجهة نظرها في الخلافات التجارية أو تطوير إجراءات الجماعات والقوانين التجارية للالتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية. وقد قضى مور وكبار مساعديه معظم السنة الماضية يفتقرون بين عواصم العالم الثالث ويحرون عضرات من الانحيازات في محاولة لمساندة الدول الفقيرة بأن المنظمة تركّز على احتياجاتهم. وقال مور في لقاء عقده في العاصمة البريطانية في الشهر الماضي، لقد تمكّن من إعادة بناء الثقة في المنظمة بالتخلص من البناء القديمة التي سمحت العلاقات بين حكومات الدول الأعضاء، وأوضحنا للعالم الخارجي أن المنظمة يمكن أن تعمل بصورة فعالة وبطريقة عالية.

وقبل أن يتم ذلك، يجب على منظمة التجارة العالمية أن تضيء من الأمراض التي تعاني منها. لقد

منظمة جيمس كوكس
توطئة اسم مدينة سياتل
بالقصر عليها يتهدد الإنسان في
ديانات الجنس الواسع الذي يعود
تاريخه لقرون الألفين عشر ويضم
منظمة التجارة العالمية في جنيف.
وحمل المدينة كبريات سيدات
المنظمات يطمحون العالمي في
شوارع سياتل، ولدت مكالمة
التي هي تطلق الشارات المسيلة
للأنثوية والخصائص المماثلة
وأيضا التجارة يتحدون في ديانات
العالمية. في سياتل، مؤلف التجارة
العالمية الذي علق في سياتل في
شمال حارة الولايات المتحدة الذي
جاءت كثره السنوية قبل عام
الأنثوية الماضي، بالقول، غير أن
مسابقات الشوارع أخذت الأمر
لواظمت. وهو أن المؤثر كان
سياتل، بتفاهة أو ببساطة، لأن
منظمة التجارة العالمية في وسط
مكتسوم مستقبلا.
ويطرق عام لا تزال للمنظمة
تعاثي لاستعادة توازنها. وإذا لم
تحدث تغيرات خلال وقت قريب،
فإن النتائج السلبية والجمود الذي
تعاثي منه المنظمة التي تضم 138
دولة ستظل على السطح أمام
الرأي العام في الربيع القادم، عندما
تصل المنظمة مرة أخرى ترتيب
محادثات عالية تهدف إلى القضاء
على الحواجز التجارية في
الخدمات والمنتجات الزراعية
ووضع قواعد التجارة الإلكترونية.
ويشير المراقبون أن فرص
على جولة جديدة من المحادثات
للمنظمة في العام القادم، لا تزيد
على خمسين في المائة.

واشارت تشرة وورلد تريف
أجنداء وهي نظرة ثاقبة تصدر في
جنيف إلى أن وضع للمنظمة حرج
فيها تعاني كآلاما من أزمة
إصلاحية، وتعاني من نقص
الاعتراف بها، ومن مشاكل إدارية.
والمنظمة أن الدول الأعضاء
على خلافات حول مستخدمون
المفاوضات، وما هو الخرج الذي
يمكن منه لدول الفقيرة. وكيف
يمكن إصلاح عمل منظمة
التجارة العالمية الذي يضم 500
موظف في جنيف.
ويقول مايكل مور المدير العام

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	جيمس كوكس
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العدد :	٨٠٤٠
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢

والعديد من هذه الدول تعارض منع الفقر الدول مزيدا من امكانيات السوق ومزيدا من الوقت لتحقيق قرارات للتنظيم. وفي الوقت ذاته تشهد بانها لن تكبل رغبات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بخصال الحد الأدنى من الأجور ومستويات بيئية في القوانين التجارية.

ومن الناحية التكتيكية يعتبر أعضاء منظمة التجارة العالمية ملتزمين بهذه المناقشات حول الحواجز التجارية في مجال المنتجات الزراعية والخدمات مثل الاتصالات والقانون والمحاسبة والمصارف والاستشارات. وفي الواقع فإن المحادثات لن تحقق أي تقدم إلا إذا كانت جزءا من جولة رسمية يمكن للتوفيقات المحددة المشككة على الدولة لتسليم تفويضات لإتمام الاتفاق.

خفيف الإستهداف الترامج الزراعي لكل من الدول الأخرى غير أن الهيئة تنتهي في عام 2003. أما الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فهي ذات أهمية خاصة فهناك خلافات بين الجانبين تهدد بقدار الثقة في النظام. فقد انخرط الاتحاد الأوروبي استيعاب العقوبات المالية التي فرضتها واشتعلت بذلك في تقرير إجراءات استيراد الحبوب والقمح للالتزام بقوانين التنظيم. ويحاول سكوت ميلر الناشط بحساب شركة برونز اند غابل الأمريكية للمنظمات الاستهلاكية إذا كنا دولة صغيرة، فإن الرئيس المستخدم هو ضرورة الالتزام بإجراءات منظمة التجارة العالمية. ولكن يمكن للدول الكبرى تجاهلها. ويمكن للدول غير الانطوائى أن يتبادر حده. فالولايات المتحدة تواجه إمكانية دفع جرامات مالية قيمتها 6 مليارات دولار أميركي لفرضها الاتحاد الأوروبي. كما في الدول الصغيرة تشترط بالمثل لدول مثل نول الفصح الكاريبي ودول جنوب الصحراء الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا لا ترى منظمة التجارة العالمية لعمل لصالحهم.

فهم يفتقرون للموارد لرفع تكلفة التفتيشات القانونية ضد الدول الأخرى في حين.

وفي الوقت ذاته لم تتسكن الدول الفقيرة من استغلال قوتها. لأن هذه المجالات صارت لفترة طويلة بلا تحسن في المفاوضات التجارية السبيلة. وكانت النتيجة في أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها من الدول القوية تمكنوا من استخدام منظمة التجارة العالمية كهوة لفتح أسواق في الدول الفقيرة بينما يحمون مزارعهم وأسواق المنتجات من صادرات الدول الفقيرة.

لقد اتخذت الولايات المتحدة والاقتصاد الأوروبي خطوات مواوضة للتح اسواقا أمام مزيد من منتجات الدول الفقيرة.

وفي الوقت نفسه بدأت بعض الدول في اظهار عضلاتها. فبحسب كانت تطلب بعيدا في الماضي. ثقلت نول مثل البرازيل والهند ومصر وجنوب أفريقيا والمكسيك وتحت قتل من الدول الأخرى من يدي مكسها من التجارة.

تم تأسيسها عام 1995 لتعمل كمنفذ للمفاوضات التجارية ومحاكمة دولية للفصل في المنازعات التجارية. وقد واجهت العديد من المشاكل أخيرا في كلا المجالين ومن بين المشاكل التي تواجهها عدم إمكانية اتفاق الدول الكبرى على الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي (16 دولة) لم تتمكن من تحقيق هوة الخلاف التي بادعت بينهما في سياتل.

وعلى العكس من الولايات المتحدة تريد أوروبا محالا لوضع في جولة المفاوضات الجديدة. ولعلني لوضع مستويات كوتية شخ الاحتكار وكواع للاستثمارات الأجنبية. كما أنها تطلب في جوار البايان في محاولتها تحدي قوانين منع عمليات الإفراق الاستهلاكية التي استحدثتها إدارة فلتشون بحالية في كوتيات صناعية الصغير الأجنبية.

وفي الوقت ذاته يصمم الجانب الأمريكي على أهمية القضاء في توزيع نظام الدعم الأوروبي ودعم أسعار السلع الزراعية. وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة أسعار المزارع الأمريكية من التوافيق والحدود في أوروبا الشرقية. وفجأت للتح في شمال إفريقيا ولحم الخنزير في اليابان. وفي الوقت ذاته يصر الجانب الأوروبي على ضرورة وقف بعض الدعم الأمريكي مثل برنامج المساعدات الغذائية وقروض التمويل والتجديد بالنكث أن متوسط الدعم الحكومي للمزارعين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يصل إلى 19 ألف دولار سنويا. لكن أفارقي هو أن هذا المبلغ يمثل 46 في المائة بالنسبة لدخل المزارع الأوروبية و22 في المائة بالنسبة للمزارع الأمريكية. كما أن المزارعين الأوروبيين سيكتسبون الكثير من الفوائد من المفاوضات التي يحصلون عليها تطلب في إطار بعض الجوانب التي تستهدفها منظمة التجارة العالمية.

غير أن القطام الزراعي يملك حساسية سياسية خاصة فقد تحدث كل الجهود الرامية إلى الليبرالية التجارية لأكثر من 50 سنة. ولأن الخصم هو كذا مستمرة. فقد حظر على الدول الأعضاء طبقا لبعض النود في قوانين منظمة التجارة العالمية استخدام محكمة المنازعات في

السوق الشرق أوسطية الموقف الأمريكى

السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولي : الموقف الامريكى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	علامات استفهام حول	ياسر صبحى	الاهرام	٤١٦١٧	٢٠٠٠/١١/١٥	٧

السوق الشرق أوسطية الموقف الاسرائيلي

السوق الشرق اوسطية

الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مخاطر محتملة	لجلاء الرفاعي	العالم اليوم	٢٩٥٦	٢٠٠٠/١٠/١١	٨

صنوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعي
صنوع الفرعي :	الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	٢٩٥٦
مصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

مخاطر محتملة

لترديج منتجاتها وثباته صادراتها وأن يستعيد العرب في القليل من السوق الإسرائيلية شيئاً حيث أنها سوق ضخمة ومقسمة وستحول الدول العربية إلى مصدر مورد لمواد الخام والنفط والصلح الوسيطة بما يعمل ويزيد الفجوة بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية.

لكن المشكلة الأوسع ليست الاقتصادية لتغيير هوية النظام الإسرائيلي من عربي إلى شرق أوسط سيؤدي بالضرورة إلى تغيير مواز في وظيفة النظام برمته فقد كانت مهمة النظام العربي - نظرياً - حماية الأمن القومي العربي وحماية الحقوق والثقافة والتقاليد العربية وتسيغها والسعي لتكوين كتلة اقتصادية عربية إيا في ظل النظام الشرق أوسطي فيستكون مهمة هذا النظام بناء التحالف العربي مع إسرائيل والحفاظ على الأمن.

ويستند مشروع التعاون الإقليمي للنزاع أو ما يطلق عليه اسم للفوضى بالأساس على رؤية أوروبية للمنطقة الحديثة هذه الرؤية تختلف بصورة أساسية عن الرؤية الأمريكية -

الإسرائيلية للمنطقة والمتعلقة في فكرة السوق الشرق أوسطية فأوروبا تنظر إلى هذه المنطقة باعتبارها الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط الذي تعتبره مجالها الحيوية الذي لا يمكن تجاهل مساهمته فيه وعلى الرغم من انتقاد الأوساط مع للتوسطية حول جملة من المبادئ منها ضمانات مفهوم الأمن والنظر المتوازن لنيل الكفالات وأهمية إنشاء نظام إقليمي جديد له مؤسساته وقواعده وسلوكه إلى جانب وجود عدد من الدول الأعضاء بالفرعين لأن هناك اختلافات تبدو جلية بين المشروعين فالشرق أوسطية هي جزء من عملية السلام في المنطقة تهدف إلى إعادة ترتيب أوضاعها ادخ إسرائيل فيها وإرساء التسوية السياسية على أسس اقتصادية في حين أن للتوسطية هي خطوة متقدمة في العملية التوسطية تغيير من تصورها من المستوى الثاني بعض علاقة الاتحاد الأوروبي بكل بلد عربي على حدة إلى المستوى متعدد الأطراف.

هناك محصلات مختلفة ترتبط بمشروع الشرق الأوسط ويرى البعض أنه في حالة قرار السلام المائل لأن ذلك قد يخلق التحول الاقتصادي الإقليمي مكاناً إيجابياً رغم تفاوت أدنى الاستفادة المحتملة منه بين العرب وإسرائيل لكن في كل الأحوال لابد من توافق مشروعين أساسيين مترابطين حتى تكون الكاتبة المتوقعة من المشروع مدعاة للثقة والاستثمار هناك.

ولقد تمت الدراسة إلى ضرورة أن يكون دور إسرائيل وموقفها في النظام الشرق أوسطي معياراً وموازياً لدور كل قطر من الأقطار العربية فهي سوق لكل الدول وليس لإسرائيل مع الدول الأخرى فإصاءه إسرائيل هو عامل مشترك ومشوفاً يمثل خلافاً بين خيارين بديهيين هما كثرة للاقتصاد العربي في الشرق الأوسط.

الأكثر مكاناً إسرائيل على حساب اقتصاديات الشرق الأوسط أي تعاون إقليمي يستند على استقلالية الأطراف وليس تأثرهم من جراء سياسة التفرقة في التعاون بين الثقافات لفتت انتباههم وليس خفياً شكاً أما بالكتابة فالحل السوق الشرق أوسطية لأن هذا الجانب قد سخر للشرق والكثير من المصالح المتحولات التي تتأثر بها.

حيث أن فكرة الشرق الشرق أوسطية تؤسس نظاماً إيجابياً للتخطيط وتنظيم العمل بين دول المنطقة لتفحص برهجه كل دولة بمصانعة معينة أو إنتاج معين وترب إسرائيل في أداء دور دولة محور مترابطة مع ثقافات الشرق من أوروبا إليها ومنها للدول العربية كما تأمل في أن تكون مركزاً حاليًا أيضاً الأمر الذي يجعل إسرائيل محور للتجارة والتسويق في المنطقة ويهدف دور لبنان الاقتصادي والتجاري وقد يهدف اقتصادات عربية أخرى.

وتستند الدراسة من أن التحولات الإسرائيلية مع الأطراف العربية في ظل المشروع لن تكون تحولات الشرق الأوسطية حيث تلك إسرائيل خوات ثقافية متقدمة اتصافاً لها ارتباطها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والدول الصليبية كذلك تلك تستخدم للتطبيع في حكم ارتباطاتها السالبة كما أن إسرائيل يمكن تشعبها بمقعد من الاتفاقيات التفضيلية مع أهم أقطاب الصناعة مستفيد بصورة أساسية من السوق العربية الواسعة

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	نجلاد الرضاى
رقم العدد :	٢٩٥٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

وفي نهاية عام 1989 ونتيجة لما قامت به الجماعات من تقديم سياساتها للتوسطية وللخيارات الجيوستراتيجية التي تلت سقوط حائط برلين قد شهد هذه المرحلة تدشين ما يطلق عليه «السياسة للتوسطية الجديدة» التي تنبأها المجلس الوزاري في يناير 1990 والتي أدت إلى تعزيز الجهود الغاشية وإضافة معطيات جديدة لجمال العلاقات الأوروبية مع الدول غير الأعضاء أكثر دينامية الأمر الذي شكل إشارة البدء للتقدم نحو شراكة حقيقية بين جاني التوسط وقد تضمنت هذه المرحلة ميلاد مبادرة مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط عام 1992 مع التمسك من الأوروبي - للشبابي بمسقطه والذي كان قد تولف بسبب أزمة لوكيربي ثم هناك بيان لمة لشيرة في يونيو 1992 الذي أشار إلى حيوية مصالح الاتحاد الأوروبي في جنوب وشرق المتوسط ومن ثم أصدرت المجموعة الأوروبية لشئون المتوسط دراسة تمت عنوان «تضمين السياسة للتوسطية للاتحاد الأوروبي : القامة لشراكة أوروبية متوسطة» ثم دعا المجلس الوزاري الأوروبي في يوليو 1994 اللجنة لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية.

أرضها على أعلى للتأثيرات السلبية لاستمرار الصراع العربي الإسرائيلي على اقتصادها وأمنها وبهذا الشأن يمكن الإشارة إلى ما يلي :

هناك صندوق آخر يصرف باسم «المركز للتوسطية» وتتمتع الفكرة للتوسطية من الأناك صفة الجور على جاني التوسط حيث تصرب بجلودها في مراحل سابقيل الأسلام وكان لها انتصارا في العالم العربي منذ بداية القرن التاسع عشر علاوة على وجود حفارة تميز هذه المنطقة لفي الرقم من وجود حفارات متعددة على مسطحي التوسط لم يمل ذلك دون لتسام المنطقة على مر العصور بأساليب حياة وتشكيل يميزها عن سائر المناطق نتيجة تداخل الثقافات وتواصلها بحيث ينظر البعض في البستر التوسط باعتباره جسرا حضاريا تربط بين عالمين متميزين يمتلكان من الخصائص المشتركة والمصالح الاستراتيجية أكثر مما يتخيلان من نزول الصراع ويمن التمييز بين مرحلتين أساسيتين في مسيرة كوتوج الأوروبي تحت جوب التوسط ومما بدأه السياسة للتوسطية الشاملة خلال الفترة من عام 1972 في 1979 التي شهدت تطورات ملموسة على الساحة الأوروبية

تجسدت في مؤتمر قمة باريس 1972 التي ساهمت بشكل أساسي في دفع الكيان الأوروبي الجماعي نحو الإنتاج وقد هدفت هذه السياسة إلى دعم الوجود الأوروبي في منطقة استراتيجي وحماية أمن أوروبا بأصابع المنطقة وهي جوب التوسط.

جهادات بعد ذلك مرحلة - الصراع العربي - الأوروبي خلال الفترة من عام 1974 - 1992 وقد بدأ هذا الحوار بفعل حرب أكتوبر 1973 وما ترتب عليها من رفع أسعار البترول وقد مثل الحوار العربي الأوروبي الإطار الشامل للعلاقات بين الجانبين كقناة للتفاوض الجماعي بين الجامعة العربية والجامعة الأوروبية كما يضم مساهلات متعددة وشاملة من محاولات التماسك الاقتصادي طوي الأجل خلاصة على البعد السياسي الذي أصر عليه الطرف العربي غير أنه قد ترقف رسميا منذ ربيع 1992.

ومن ناحية ثانية استند للتوسطية على تصور ثلاث مجالات مشكلة على هذا المستوى يمكن أن تشمل البلدان العربية للتوسطية على تنمية اقتصادها وتوفير شروط تنمائها الاقتصادي وللك حكم عوامل التنمية والابتكار ويعتمد الصالح والمفادات الاقتصادية والتجارية والخضعة التي تجمع بين، مشفى التوسط فقد كانت اعظم الدول الأوروبية صفات تاريخية مع دول المنطقة استندت إليها العلاقات التالية على العقبة الاستعمارية حيث كانت فرنسا صفات خاضعة للفرق والجزار وتونس وليان وقبرص وكما أرتبطت إيطاليا بصلات خاصة مع تونس وإيطاليا وأمنت بريطانيا بعلامات خاصة في الأخرى مع تونس ومصر وإسرائيل وساملا ومن ناحية أخرى أرتبطت كل من اليونان وتركيا بصفتها متوسمين في حلق شمال الأطلسي «التق» بصلات دفاعية مع معظم الدول أعضاء الجماعة الأوروبية.

ومعنا بدأ الأثر الذي تشكل على فكرة الشروع للتوسط في التكون وهو الصلات المتعاقبة مع مختلف دول المنطقة فأقامت الجماعة الأوروبية صفات تعاقبة من طريق على إتفاقيات مع 22 من بلدان المنطقة السبع عشر إلى التي تنبئة لكل واحد وجود اتفاق داخل الجماعة الأوروبية على حل طوط عويضة مشتركة تحكم علاقاتها للتوسطية لقد تجاوزت نطاق هذه الاتفاقيات لمراد من الاتفاقيات الشاملة التي حد كينز والمشاركة التي لا تخفى من التوسط كما هو الحال بالنسبة لليونان وتركيا والاتحاد بترتيبات الأسيرات القائمة على منح كل طرف الطرف الأخرى صفة الدولة الأولى بالرعاية وقد شكلت جملة هذه الاتفاقيات النهائية المرحلة الأولى من السياسة للتوسطية للجامعة الأوروبية.

وتركبت فكرة الشروع للتوسطية أيضا يسعى أوروبا لتفعيل دورها خاصة على المستوى السياسي بما يتلاءم ووزنها الاقتصادي فالقول الأوروبية ترى أن دورها في منطقة التوسط قد تراجع بصورة ملحوظة لصالح الدور الأمريكي الذي أصبحت الولايات المتحدة يفتقدها بالفعل الرئيسي في الشرق الأوسط لكن ومعهدا عن مساهلة لدور ثمة أوروبا بالمنطقة العربية بفعل عوامل مباشرة ترتبط باحتلالات تأثير أحداث وتطورات ومشاكل المنطقة سلبا وإيجابا على

السوق الشرق أوسطية الموقف العربى

منظمة التجارة الحرة

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي

منطقة التجارة الحرة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	منطقة التجارة الحرة العربية في ثلاثة ...	سحر طراف	المسياسة الكويتية	١١٤٥٠	٢٠٠٠/١١/١٣	١٠
٢	المنطقة التجارية العربية الحرة والنمو	لؤي حبيقة	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	١٣
٣	منطقة التجارة العربية الحرة هاجس أم ارتياح	سليمان لليلوي	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	١٥
٤	مصر أخذت بزعم المبادرة	الجزيرة	الاهرام المسائي	٣٤٨٥	٢٠٠٠/١١/١١	٢١
٥	مناطق التجارة الحرة بين مصر والدول العربية	احمد عصمت	الاهرام	٤١٦١٥	٢٠٠٠/١١/١٣	٢٢
٦	مجلس الوحدة الاقتصادية العربي	الجزيرة	الشرق الاوسط	٨٠٢٣	٢٠٠٠/١١/١٥	٢٤
٧	منطقة التجارة الحرة لا تحقق الطموحات	احمد عصمت	الاهرام	٤١٦٢٢	٢٠٠٠/١١/٢٠	٢٥

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سمر طراف
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١١٤٥٠
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

«بس» جرى تفصيلها على عشر سنوات.. والعقبات تحتاج قرارا سياسيا

منطقة التجارة الحرة العربية.. في ثلاجة الانتظار!

■ السعيد : وجود نية سياسية وقرار واضح يزيلان الحواجز بسرعة
■ وزير المالية والتجارة السوداني؛ لست مع اقتراح تخفيض المدة

بمشق - من سمر طراف :

■ يقول بعض المسؤولين العرب أن عقبات عدة تعترض قيام منطقة التجارة العربية الحرة، فيما يظن أن آخرون بقرار ضياعي لإزالة الدواجز، وبين هذا وتلك يعتقد مسؤول إفران باللابس، كما قد فصلت على

عشر سنوات وأن السلطات ليست للتلبية لا شيء في عمر الزمن. وبالتالي فلابد من الانتظار، غير أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي افتتح أعماله في دمشق أخيرا، يتجاوز كل ذلك ليؤكد أهمية دور القطاع الخاص في تفعيل المنطقة العربية الحرة والتصريف على العقبات الحقيقية التي قد تعترض تطبيقها. ويدعو المجلس، على هذا الأساس، الاتحاد العام لغرف التجارة العربية إلى عقد

اجتماعات للقطاع الخاص في مختلف البلدان العربية للتصريف على وجهة نظره بشأن التطبيق لفي هذا الشروع، وإظهار المشكلات والمقومات. وبين المجلس الاقتصادي وعدد من المسؤولين العرب سجلت «السياسة» عددا من اللغات والمواقف هذه تقاسمها.

والتحقيق والكيفية، بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر الممالي وفقا لما نصت عليه أحكام اتفاقية تسير وتنمية التجارة التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي، ويتطلب إزالة هذه القيود حسب التقرير التعامل معها بشكل شفاف تام، ووضوح، وتعاون الأطراف المعنية (الحكومات، والقطاع الخاص، والجان الخاصة بالمنطقة) للتعرف عليها وإزالتها بشكل يؤمن المصالح الاقتصادية لجميع الأطراف في المنطقة.

كما أعرب المجلس عن ارتياحه للأسلوب الذي تم اتبعه خلال الأعوام السابقة لعالية بعض المقبات التي اعترضت التطبيق والشكاوى التي قدمتها بعض الدول العربية من خلال الاتصالات الثنائية ومع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشورا إلى أن المرحلة الحالية من تطبيق الاتفاقية

تتطلب تفعيل آلية فض المنازعات التي نص عليها البرنامج التنفيذي وداعيا الأمانة العامة إلى إعداد دراسة حول كيفية تفعيل هذه الآلية، وذلك في ضوء التحصينات التي تقدمها الدول الأعضاء وعرض الدراسة على المجلس في دورته المقبلة. كذلك أشاد المجلس بالانقلبات الثنائية التي تمت بين بعض الدول العربية والتي تسرع تنفيذ منطقة التجارة الحرة وتحقق الإعجازات الملموسة في إطارها ما تم اتصاف إليه في إطار منطقة التجارة الحرة العربية في هذه المرحلة، مؤكدا على أن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية يمثل الحد الأدنى للتعامل التجاري بين الدول العربية.

وقد لاحظ المجلس قلة التفتتات الاستثمارية إلى

■ أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تقريره الختامي الأخير عن ارتياحه لتقدم الحزب في سبيل استكمال منطقة التجارة الحرة في ضوء ما اتخذته الدول العربية من إجراءات لتحرير التجارة العربية البينية، وارتياحه لسير أعمال اللجنة الثنائية للتكامل بمطابقة تنفيذ المنطقة (الجنة التشديد والتقييم، ولجنة المناقصات التجارية) وما يدور فيها من مفاوضات تحسم بالشكاوى والوضوح.

وأكد المجلس على أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية أن يتم إلا من خلال التزام جميع الدول العربية أعضاء المنطقة بقرارات المنطقة بها، فصوصا تلك المنطقة بالاستثناءات كما أن التصريف الشامل للتجارة العربية لن يتم فقط بإزالة التعرفة الجمركية، وإنما بالالتزام بإزالة جميع القيود غير الجمركية، والإتارية منها

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سمير طراف
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة قاهرة	رقم المجلد :	١١٤٥٠
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

عربي بصورة اوضح ولجميع المراحل .
وتابع انه تم بحث دور القطاع الخاص واهمية
اشراك القطاع الخاص وهذا جزء من الفلسفة
النوعية للمجلس حيث طرحت صيغة عدة امهات
مشاركة القطاع الخاص وقود الدول الى اجتماعات
المجلس وتكثيف الاجتماعات التي يلقيها الاتحاد
العالم للفكر العربية.

عصية الضرائب المتزايدة
ويؤكد وزير الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان
أحمد عبدالحق مكي ان الضرائب المتزايدة هي
من اهم العقبات التي تعترض اقامة منطقة
التجارة الحرة العربية وذكر انه متشاك في
امكانية الانتقال الى السوق العربية المشرقة رغم
وجود الكثير من التردد ورغم استفاد منطقة
التجارة الحرة للكثير من الوقت.

وقد اجرت «السياسة» معه هذا الحوار:
● مللي بزيك المقاتبات التي تلتزم منطقة التجارة
الحرة العربية الكبرى؟

■ العقبات هي اولاً الضرائب المتزايدة التي
تطبقها بعض الدول العربية لكن ليست لدينا
ضرائب غير مباشرة على الجمارك وبالتالي نحن
ليس لدينا مشكلة وكذلك معقم دول مجلس
التعاون ليس لديها هذه الضرائب المسائلة لذلك
نحن نقول انه على الدول العربية الاقرى الذين
يدهم مثل هذه الضرائب ان يرفعوها حتى
يسهلوا التجارة البينية بين الدول العربية واعتقد
ان هذه خطوة لطريق التكامل الاقتصادي في
العالم العربي.

● ملليكم بالتوائيم السلبية والاستقطابات التي
مارستها بعض الدول العربية؟

■ انا لم اطلع على القائمة لكن اعتقد انه ربما
تكون هناك استقطابات لفترة معينة لبعض
الدول لكن نحن نأمل ان لا تزيد مدة تطبيق
منطقة التجارة الحرة العربية او الاتحاد الجمركي
عما هو مخطط له ، كما نعلم ان يتم تقرب
هذه الدلة لان ذلك وسيلة للتعاون الاقتصادي بين
العالم العربي .

● هل تصادق ان قائمة منطقة تجارة حرة عربية
سيضي الى اقامة سوق عربية مشتركة؟

■ انا متشاك صراحة لانه لدينا كثير من الوقت
لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية . ونحن
هناك نوع من التخوف من البعض لكن واثق ان
التمدد لكه الفتح الابوابية التي تمكثت خلال
السلوات السلك الضافية ساديل ان التجارة
البينية بين الدول العربية زادت الى 17 مليون
دولار ونحن في سلطنة عمان نلاحظ ايضا ان

اللقطة العربية وتدني معدلات الاستثمار الخاص
وعليه كلف الامانة العامة بالتعاون مع المؤسسة
العامة لضمان الاستثمار لترتيب اعداد دراسة
تفصيلية وشاملة تتضمن مقترحات عملية لزيادة
معدلات الاستثمار والتدفقات الاستثمارية الى
الدول العربية داعياً الدول العربية وجميع
للؤسست والمنظمات العربية للمساهمة في هذه
الدراسة من خلال تقديم مقترحاتها وتصورتها
حول هذا الموضوع.

تفصيل للتأمين
لاأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية
للشؤون الاقتصادية عبدالرحمن السحبياتي
لايعتقد بان اغلب الدول العربية تؤيد تخفيض
فترة اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
وتعديل البرنامج التنفيذي لمخطة التجارة
العربية لان اللامس فملت كلها على عشر سنوات
مبيناً ان مدة الست سنوات التقيد لاشي في
عمر الزمن.

وحول عدم املاك الجامعة صفة الالتزام لمعظم
قراراتها الاقتصادية بين انه لم تفضل الدول
العربية هذا الموضوع حيث عرض الامر على
الجامعة واتخذ القرار من قبل اعلى سلطة في
الجامعة بان يضر قرار من اعلى سلطة في كل
بلد يلزم جميع الجهات بالتخليد مبيناً انهم يدكوا
بخلق بصورت من الدول والمنظمات حول الفصل
الطريق للفرض للمازعات وما يجب عمله قبل
الوصول الى النزاع.

وذكر السحبياتي ان المجلس الاقتصادي
والاجتماعي العربي في اجتماعه الاخير بدمشق
ركز على العقبات الادارية في النفاذ الجمركية
والقيود غير الجمركية والفنية مثال المواصفات
والمقاييس اضافة الى الكفاءة البشرية للكوادر في
النفاذ الجمركية ، مبيناً وجود دراسات مستمرة
لرفع كفاءة التجارة من خلال تسهيل الاجراءات
الادارية وتخليص العمل الكثيف موضحاً ان
الجامعة العربية ستقوم باعداد تصورات دول
تخمين مناخ الاستثمار والاستفادة من الاصلاحات
الاقتصادية والتكثيف الهيكلي الذي تم في الدول
العربية.

واضاف انه كان هناك استمرارية لبحث موضوع
تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية حيث
هناك اكثر من 150 خدمة ادريت في الاتفاقية
العالية للخدمات التي هي موازية لاتفاقية الغات
للسلم وتشمل قضايا مالية وسيادية
واستخبارات لاقا الى ان هذه تحتاج الى وقت
طويل ومؤكد الاستثمار في بلورة اتحاد جمركي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سحر طراف
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة و القاهرة	رقم العدد :	١١٤٥٠
المصدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٣

■ الاتفاقية نفسها تحدد كيفية التعامل مع الدول التي لا تنفذ الاتفاق ، وفي نهاية المطاف ستؤثر هذه الاتفاقية ، والاتفاقية جعلت هناك بعض الاستثناءات التي يتم الاتفاق عليها بين بعض الدول المتعاملة مما يمكن تيسير سهولة تنفيذ هذه الاتفاقية . ■ كيف تتصرفون في قوائم السلع السلبية فيما يخص منطقة التجارة؟ ■ هذا حق من الحقوق الذي تكفله لها الاتفاقية أن هناك بعض الاستثناءات ، وهذا طبيعا يوضع للتفاوت بين كل دولتين . ■ واعتقدك ، هل لرب الدول العلاقات السياسية بين الدول العربية على منطقة التجارة العربية المبررة؟ ■ لا لم تؤثر حتى الآن ، وبالعالمات في هذه الاتفاقية لم تؤثر ، ولكن طبعاً الخلافات السياسية التي على مجمل الأوضاع الاقتصادية العربية ، ولكن على هذه الاتفاقية لم تؤثر ، وهي تيسر كما ينبغي لها ان تيسر .

■ كيف يجب ان يكون تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية؟ ■ هي تيسر بخص نهم تحرير السلع وتيسر المعاملات المالية والبرامائية ، وكلها امور متكاملة مع بعضها البعض . ■ هل ستكون عملية تحرير تجارة الخدمات على بعض المؤسسات القديمة في بعض الدول العربية؟ ■ طبعاً هي تتأثر ، ولكن هذا امر لابد منه حتى نحقق الحرية الكاملة للسلع والخدمات ، وفي نهاية المطاف ستفيد منها هو المواطن العربي . ■ هناك الآن ان تحرير البضائع التجاري بين الدول العربية اتاح لشركات اجنبية طرح منتجاتها لتنافس معها في بعض الدول العربية ، وبذلك اصبح يوجد تحرير للسلع الاجنبية؟ ■ نعم ، طبعاً لها لتنج في دولة عربية فهي تستمتع بخصوص الاتفاقية حتى لو كانت شركات اجنبية ، وهذه الاتفاقية نفسها هي عامل جذب للاستثمار الاجنبي وهذا شيء جيد . ■ متى يمكن إقامة سوق عربية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة؟ ■ هذا حلم لكل المواطنين في الأمة العربية ، ولاشك ان هذه الاتفاقية عندما تلغى ستكون خطوة مهمة جدا لتحقيق السوق العربية المشتركة . ■ هل يتوقع ان يتم خلال الفترة المقبلة دراسة هذا للمشروع؟ ■ لا من دون دراسته طبعاً ، ولابد من تصديق وموافقة محددة لتصل الى هذه المرحلة .

جملة قضايا كانت عوامل أساسية حيث ان وعود نية سياسيه وقوار وطمح تزيل المعوقات والحوافز التجارية بسرعة كبيرة فالسلة هي قرار أكثر من أي شيء آخر ، لانه لا شيء بين سورية ولبنان حصل تقدم لأنه يوجد قرار ، حيث تم التوقيع على اتفاقات ثنائية عدة يتم تطبيقها الآن وفق برنامج محدد ، ايضاً دول الخليج تسعمت خطوات متقدمة لأنه يوجد قرار سياسي واضاف السعيد ، أنه من الفروض ككتل عربي ومجتمع اقتصادي عربي ان يكون هناك قرار سياسي ينجي على الصعيد الذي يأتي من التكتلات التجارية الدولية ، فإذا لم نستطع ان نتكلم ونفعل سوا مشتركة عربية ان نستطع ان نحقق قوة اقتصادية قادرة على مواجبة تدابير المولة ، ولن نستطيع استقطاب الاستثمارات ، وتكوين الاسس التي تخلق مناخاً استثمارياً مناسباً .

10 سنوات للتطبيق

اما وزير المالية والتجارة السوداني الدكتور محمد خير الزيد فيؤكد ان تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يسير بصورة جيدة ، موضحاً ان الفترة المناسبة لتنفيذ الاتفاقية هي عشر سنوات من اول ان يكون التنفيذ تدريجياً ، ولا تتأثر الدول التي يمكن ان تتأثر بالمدى القصير .

وقد اجرت معه «السواة» الحوار التالي:

■ كيف تقيمون تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية؟ ■ يسير التنفيذ بصورة جيدة حتى الآن وقد تم تخفيض 30 في المئة على مدى ثلاث سنوات ومن المفترض ان يتم التنفيذ الكامل في عام 2007 .

■ ولما اود ان التنفيذ يسير بصورة جيدة ، حيث ان حجم التنفيذ متعلق بحجم التجارة التي تشكل نمو 93 في المئة لهذه نسبة جيدة رغم ان هناك عددا من الدول لم تنضم الى الاتفاق ، فمن بين الدول الـ 22 ، هناك 14 فقط تنفذ الاتفاق ، والباقية ان شاء الله ستلتزم في المراحل المقبلة .

■ بعض الدول العربية ومن بينها سورية ، اتخرت تخفيض الامة منطقة التجارة العربية الحرة الى عام 2003 مارايكم بهذا الاقتراح؟ ■ لا اعتقد اني اقترح مناسباً لأننا نحتاج فعلاً الى فترة عشر سنوات ، هذه هي الفترة المناسبة حتى يكون التنفيذ بالتدريج ، ولا تتأثر الدول التي يمكن ان تتأثر بالمدى القصير .

■ لماذا تتحدث صراحة الان عن قرارات لعملة الدول العربية فيما يخص منطقة التجارة الحرة ، وفي حال حدوث فروقات ، ما هي الاجراءات للتعلمة؟

تجارتنا مع الدول التي انضمت الى منطقة التجارة الحرة ايضاً زادت بسبب ليااس بها ورغم ان صادراتنا ليست كثيرة لكنها تزداد وتزدهر وتزداد طموحاتنا ونطمحنا للدخول في هذه المنطقة .

■ وقال ان منطقة التجارة العربية ستكون مبرزة لعبد الاستثمارات الاجنبية مارايكم؟ ■ ولماذا لا تكون مبرزة ، لعبد الاستثمارات العربية الى البلاد العربية ايضاً يجب ان نعرف في ظل دخولنا الى منظمة التجارة العالمية لابد ان نلجج للجال الاستثمارات الاجنبية .

■ ماهو رايكم بموضوع تحرير الخدمات؟ ■ هذا الموضوع مطروح للبحث فيه ولابد من شك على ان انضمامنا الى منظمة التجارة الدولية سيكون خطوة لتحرير تجارة الخدمات لان هناك ايضاً مطروحة هذه النقطة وانضمامنا نحن يسهل هذه العملية بين الدول العربية .

■ لا اعتك ان تحرير تجارة الخدمات يؤثر على بعض المؤسسات القديمة العربية؟ ■ سيؤثر من دون شك ونحن نقول انه اذا أردنا ان نحقق اتحاد عمريكي او تكامل اقتصادي لابد ان تضعنا بين الدول العربية لا لابد ان تكون هناك تفضيلات في نافذ الاطوار لكي وانما نأخذ الاطوار الجولي .

القرار السياسي

وزير الاقتصاد اللبناني ناصر المصعدي قال ان العقبات التي صادفت تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واعملت ضاعولتها نتجت عن مسائلتين ، الاولى تتعلق بالجانب التقني والفني حيث ان عدم وجود اتفاق حول قواعد النفا وسبل تطبيقها كان عائقاً أساسياً في طريق هذه المنطقة ، إضافة الى الرسوم والضرائب التي لها اثر معائل للرسوم الأمريكية ، وهذا كان المكثوب ان يكون لدينا جدول تجمع فيها للمعلومات .

■ واضاف الدكتور ناصر المصعدي ، انه لا اذا اليوم قد بدأنا برفع المعوقات غير الحكومية الذي يعد مهما ، ويوصل عملية الوصول الى منطقة التجارة الحرة العربية ، الا ان ما نحتاجه في مرحلة ثالثة ان ندخل في موضوع المواصفات والمقاييس الذي يمكن ان يكون حاداً ايام امام تفعيل التجارة العربية حيث ان مصلحة البلدان العربية ان تعتمد بأسرع وقت مواصفات ومقاييس عالمية ، تيسر لنا ليس فقط تيسير التداول والتجارة بين الدول العربية بل تساعدها على التصدير للخارج .

■ وبين الخشاء مشتركته في اجتماعات اليوم الاول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ان الخلافات وعدم التنسيق والخلافات في الراي حول

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	الملف العربي: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

المنطقة التجارية العربية الحرة والنمو

الكلام مازال كثيرا عن المنطقة التجارية العربية الحرة التي تنوى الدول المعنية انشاءها مستقبلا، والاعمال في هذا الاطار حازت الانساق قليلة بل يتيمة وخجولة. فالمنطقة التجارية الحرة تعني الغاء الحواجز الجمركية فيما بين الدول الاعضاء وفتح حواجز جمركية واحدة تجاه السلع المستوردة من خارج المنطقة، لماذا تريد انشاء منطقة عربية حرة، هل نحن جاهزون لها وماهي فوائدها على المواطنين العرب، بل هل يكفى انشاء منطقة كهذه لاحداث نمو اقتصادي قوي، تنبؤ المستقبل صعب ايضا تحليل التجارب المماثلة سهل نسبيا، ومنها يمكننا اقتباس الدروس الفيلدة لتجربتنا المستقبلية. ومعالجة الموضوع يبدأ من طرح الاسئلة المهمة الثلاثة: هل تنفع المنطقة الحرة في وجه دولة الاقتصاد العالمي؟ هل تسهل المنطقة الحرة التبادل التجاري بين الدول الاعضاء من جهة والخارج من جهة اخرى؟ هل تسبب المنطقة الحرة ارتخاها في اسعار السلع اذ يمكن ان تدفع الدول الاعضاء الى استيرادها من داخل المنطقة عوضا عن ان تستوردها من الخارج باسعار اقل؟

لويس حبيقة

واسهمت اتفاقية المركوسور في انخفاض التعريفات الجمركية المعتمدة من معدلات مرتفعة إلى أخرى واقعية وذلك نتيجة الغاء التعريفات الداخلية وتحرير التجارة الخارجية، وانخفض معدل التعريفات من ٤٤٪ قبل ١٩٩١ إلى ١٤٪ في الأرجنتين في منتصف التسعينيات، ومن ٢٩٪ إلى ١٢٪ في البرازيل، ومن ١٩٪ إلى ٩٪ في البراجواي ومن ٢٧٪ إلى ١٠٪ في الأرجواي في المئة نفسها. وازاد حجم التجارة فيما بين الدول الاعضاء من ١٢٪ من التجارة الخارجية سنة ١٩٩١ إلى ٢٩٪ سنة ١٩٩٤. أما الصادرات فزادت من ١١٪ من المجموع سنة ١٩٩١ إلى ٢٠٪ سنة ١٩٩٦. بالرغم من ان نسبة التبادل التجاري الخارجي انخفضت من المجموع إلا ان هذا التبادل زاد بالمطلق مؤكدا على الفوائد التجارية الكبيرة للمنطقة الحرة. ومن ناحية أخرى، تدل الاحصائيات على مساهمة قليلة للمنطقة الحرة وهي استيراد هذه الدول سلع من بعضها البعض لم تكن بنفس جودة السلع الخارجية وربما أغلى سعرا. وتدل الوقائع الاخرى على ان زيادة التبادل التجاري الداخلي حرم هذه الدول من بعض السلع الاجنبية خاصة تلك المتميزة

فلاجابة على هذه الاسئلة لابد من التوجه إلى التجارب الإقليمية الموجبة كالمسوق الجنوبية المشتركة «المركوسور» Mercosur التي تأسست في ١٩٩١. وضمت الأرجنتين البرازيل والباراجواي والاوروجواي والتي تشكل القوة الاقتصادية الرابعة في العالم بعد منطقة شمال امريكا NAFTA والوحدة النقدية الأوروبية واليابان. بدأت الدول الاعضاء في المركوسور بتخفيض غير إيجابي الجمركية بدءا من حزيران ١٩٩١ واصبح اليوم ٩٠٪ من التجارة حرة، أي دون تعريفات على أن تشمل القسم الباقي قبل كانون الثاني ٢٠٠٠. أما التعريفات المشتركة تجاه السلع الخارجية المستوردة فكانت نوما من معدل التعريفات الوطنية المعتمدة قبل تأسيس المنطقة الحرة. وتفركت الحرية للدول الاعضاء بتحصيد تعريفات جمركية مختلفة على ٢٠٠ سلعة لم يجهز صانعوها بعد للمنافسة الخارجية المفتوحة بانتظار توصيدها في السنة للتبليغ. ومن بين السلع السيارات واجهزة الكمبيوتر والالكترونيات بمختلف انواعها مما يدل على ان المنطقة الحرة لم تصبح كاملة بعد، أو ان منافعها لم تكتمل بعد على الدول الاعضاء، وقد ضمنت المركوسور فيها لخيرها دولتي الشيلي وبوليفيا.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	لويس حبيقة
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

والواضح إن أمريكا اللاتينية لم تقطع جيدا الدروس الآسيوية ، أي اعتمدت لانتصاراتها حلولاً سهلت في تعميق حدة مشاكلها ، بينما رفع الفوائد دعماً لسعر الصرف وبمحافظة على الاستثمارات الأجنبية داخلها وبدعم تام من صندوق النقد الدولي ، إلا أن الحل الأفضل لشعوبها كان خفض الفوائد وتزك العملات وتخفيض منذ اللحظة الأولى للحفاظ على الاحتياطي النقدي ودعم الصادرات بل أيضاً زيادة الطلب الداخلي على السلع الوطنية فلهذا هيأت صندوق النقد هو الحفاظ على الاستثمارات الدولية دعماً للنمو العالي الذي يمكن أن يتنافس أحياناً مع نمو الاقتصاديات الوطنية والإقليمية ، ويقول البرفسور جيفري ساكس Sachs إن الدول الأمريكية اللاتينية اعتمدت السياسات التالية ، والتي تصلح لمنطقتها أيضاً ، وذلك للتخلص من أزمتها:

أولاً: تجنب الاقتراض الدولي القصير الامد بما فيها المصرفي ، فالمصارف أصبحت من أسيا وأمريكا اللاتينية عند أول إشارة لازمة . والواقع أن هذه المصارف ذاعت الامرين في الماضي غير البعيد من الاقتراض الدولي غير المدروس ، وبالتالي تتجنب المخاطرة بأموال مودعيها .

ثانياً: اعتماد سياسة سعر الصرف الحر تجنباً لدعم أسعار اصطناعية ، أي لاعتكاس الواقع الاقتصادي للدولة ، ويقول ساكس أن اعتماد عملة واحدة لأمريكا اللاتينية يمكن أن يخلصها من العديد من مشاكلها ويجنبها مشاكل مستقبلية مماثلة . ولو اعتمدت البرازيل والأرجنتين سياسة سعر الصرف الثابت فيما بين عملتيها وسياسة سعر الصرف الحر تجاه الدولار ، لكانت انقذت نفسها في رايه منذ زمن .

ثالثاً: يجب تنويع الصادرات بحيث ينفذ حجم صادرات المواد الأولية التي تخفض أسعارها عموماً لتقلبات كبيرة . وتحاول دول الكومونولث منذ ١٩٩١ تنويع صادراتها لتقليل المخاطر المستقبلية وقد نجحت جزئياً حتى الآن . فالتنجاح في القطاع التجاري نتيجة تنفيذ المنطقة الحرة لا ينعكس بالضرورة نجاحها مالياً وبالتالي تأثير إيجابياً قوياً على النمو الاقتصادي العام ، فالاقتصاد هو مجموعة أمور متكاملة ومتراصة يجب النظر إليها في الأجزاء والكل .

بدرجة عالية من التكنولوجيا ، وهكذا ينفذ استيراد التكنولوجيا الغربية مما يؤثر سلباً على نسبة النمو الاقتصادي الداخلي ، إلا أن دراسة الواقع الاقتصادي بشكل عام يؤكد أن فوائد المنطقة الحرة تفوق كثيراً سلبياتها المصنوعة . فالبيع الاسواق الناتج عن التعاون والتنسيق الاقتصادي يسهم في الاستفادة من وفورات الحجم في كل القطاعات الانتاجية وهذا ما أكدته الاحصائيات ، كما أن الانخفاض التدريجي للمركبوس كمجموعة في الاقتصاد العالمي سيسهم في زيادة فوائد التجارة الحرة على الاقتصاديات الوطنية .

ويحسن الاقتصاديين عنما يميزون بين مايجري في الاسواق الحقيقية وتلك المالية ، وبالرغم من الانكسارات الإيجابية التجارية للمنطقة الحرة إلا أن القطاع المالي في دول الكومونولث لم ينعزف نفس الزدهار أو على الأقل لم يستفد من المنطقة الحرة بالدرجة نفسها . وفي الواقع واجهت أمريكا اللاتينية ثلاثة تحديات بعد الامة الآسيوية: انخفاض أسعار المواد الأولية ، مساوئ أسعار صرف مرتفعة تجاه الدولار الأمريكي ، زيادة الدين الخارجي المصرفي . وقد بلغت الديون المصرفية الدولية للمجموعة لدول القارة ٢٦ مليار دولار سنة ١٩٩٧ وسُمحت منها ١٠ مليارات دولار سنة ١٩٩٨ ، مما يدل على خطورة هذه السحوبات الكبيرة وإمكان تأثيرها السلبى على الاقتصاديات الوطنية . فعندما حاولت هذه المصارف تقليص ديونها نتيجة الأوضاع الاقتصادية العامة ،

بدأت الاقتصاديات الأمريكية اللاتينية بالتراجع كما حدث مع دولة البهنو . ويكرس هذا الواقع بدول شرق أسيا عندما التزعت المصارف الدولية ٢٧٥ مليار دولار لخمس دول في لاتفيا وسبانيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند ، بينما ١٧٥ مليار قصيرة الأجل مما تسمح لها بالفرج بمرصعة منها وبالإسهام في الانحدار المالي الخطير لهذه الدول .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

د. سليمان المنذرى

منطقة التجارة الحرة العربية هاجس أم ارتياح

مازالت منطقة التجارة الحرة العربية فى المرحلة الجنينية من حملها الخفيف للسنة الثالثة فى رحم العمل الاقتصادى العربى المشترك. فهل ستشهد فى نهاية المطاف ولادة طبيعية ميسرة، أم خشيئتنا عليها من ولادة مستمرة تهدد حياة الأم والجنين، ولدينا من الأسباب ما يبرر هذه الخشية، على الرغم مما أعرب عنه وزراء المال والاقتصاد العرب من ارتياح للتقدم المحرز فى سبيل استكمال المنطقة.

ففى اجتماعهم الدورى الذى استضافته العاصمة السورية دمشق خلال الفترة ١٦-١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠ ناقش الوزراء معور أعمال الدورة (١٦) وبندها الدائم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. التى أصبح لها أليات عمل وبرنامج تنفيذى منذ أن اتفق العرب على إقامتها عام ١٩٩٨ وفى مراحل متدرجة وعلى مدى عشر سنوات تنتهى مطلع عام ٢٠٠٧. وفى هذه الدورة الأخيرة أكد المجلس الوزارى موقفه مجددا من إنشاء المنطقة ووصفها بالبيئة الأولى فى إنشاء التكتل الاقتصادى العربى، وأنها خير وسيلة لحماية المصالح الاقتصادية العليا للدول العربية. ونلاحظ فى البداية أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى أعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز فى ضوء ما اتخذته الدول العربية من إجراءات لتحرير التجارة البينية، وارتياحه لسير أعمال اللجنتين المكلفتين بمتابعة تنفيذ المنطقة (وهما لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية). كما أكد المجلس على أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن يتم إلا من خلال التزام جميع الدول العربية أعضاء المنطقة بقراراته المتعلقة بها خاصة تلك المتعلقة بالاستثناءات. كذلك فإن التحرير الشامل لتجارة العربية لن يتم فقط بإزالة التعريفات الجمركية وإنما بالانضمام بإزالة جميع القيود غير الجمركية، الإدارية والنقدية والكمية. بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفقا لما نصت عليه اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذى.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان الخلى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

ورغم اوتياح السادة الوزراء، الذى نرجو ألا يكون ذلك لفرقا فى التنازلات فإن القرار الذى اتخذوه انفا يحل عددا من الاشارات التى تحول هذا «الارتياح» إلى قلق مشروع لدى الاقتصاديين العرب على مصير منطقة التجارة الحرة ومخاوف قائمة من إجهاض الجينين وهو فى عامه الثالث. فالمجلس يشير بحق إلى القيود والعقبات التى تعترض إنشاء المنطقة وأنه يتطلب لازلتها التعامل معها بشفاية - (مصطلح جديد دخل قاموس العمل الاقتصادى العربى المشترك) - تأمة ووضوح وتعاون الأطراف المعنية (أى توزيع المسئولية) بين الحكومات والقطاع الخاص واللجان المختصة للمنطقة) للتعرف عليها وازلتها بشكل يؤمن للمصالح الاقتصادية لجميع الأطراف فى المنطقة (حسب تعبير المجلس بقراره رقم ١٣٩٨). ومن خلال الخبرات المتراكمة، وأكى لا ننسى، فإن هذه القيود التى تولجها منطقة للتجارة العربية الحرة هى ذات القيود والعقبات التى أجهضت التجارة الأولى لمنطقة للتجارة الحرة (١٩٧١) بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. فهل نتعلم من تجاربنا أم نستمر فى العمل بقاعدة

التجربة والخطأ كما كان عليه الحال قبل ثلاث عقود مضت، والعالم من حولنا يسابق الزمن؟ سنحاول فى هذا التقرير الموجز إبراز المؤشرات المتعلقة بتطور تحرير التجارة العربية وعقبات التطبيق لاسيما الاستثناءات التى تشكل أخطر العقبات التى تواجه تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة، وتهدد بإفشال المشروع وإفراغه من محتواه فى نهاية المطاف

تطور تحرير التجارة العربية البينية

تشير أحدث الدراسات التى أعتمتها الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول أن مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٤ دولة حتى الآن) تشكل سوقا تجارية واسعة، حيث تصل قيمة تجارتها الخارجية لسنة ١٩٩٩ نحو ٢٩٠ مليار دولار أمريكى، حيث قدرت صادراتها بنحو ١٤٨ مليار دولار، و وارداتها إلى ١٤٠ مليار دولار. بيد أن فإسة الإدارة

الاقتصادية لا تشير إلى حجم أو نسبة التجارة العربية البينية، ولكنها تنهب فى بحث تفصيل نمو للتجارة العربية مع العالم الخارجى استجرادا وتصديرا. ثم تشير الدراسة إلى الأهمية النسبية لدول المنطقة فى التجارة العربية البينية التى تبلغ فى حدود ٩٥٪ (أى أن الدول غير الأعضاء فى المنطقة تمثل ٥٪ فقط من للتجارة البينية، وهذه الدول هى اليمن والصومال والسودان والجزائر وموريتانيا وجيبوتى وفلسطين وجزر القمر). وتعتبر منطقة التجارة العربية الحرة سوقا تصديرية مهمة لعدد من الدول العربية وتزداد أهميتها بشكل مطرد لعدد آخر من الدول الأعضاء، فهى تشكل سوقا مهمة لكل من الأردن والبحرين ولبنان وسوريا بنسب تتفوق ٢٠٪ من صادراتها المالية وتزداد الأهمية النسبية لمنطقة التجارة الحرة العربية كسوق تصديرية للدول الأعضاء فيها، إذ أن هناك أحد عشر دولة عربية تمثل السوق التصديرية للمنطقة أكثر من نسبة ١٠٪ من السوق العالمية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنزرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

إجراءات التنفيذ:

تشير دراسة الإدارة الاقتصادية أن الصورة الواقعية لدى التزلم الدول الأعضاء فى المنطقة لازالت غير متالحة ومن ثم فإن تقريرها عن التنفيذ والمتابعة والأجراءات المتخذة من قبل الدول العربية يظهر جزءا من الواقع العملى وفى حدود ما تقدمه الدول من بيانات. وتطالب الإدارة المذكورة إلى تعاون أكثر وضوحا وشغافية من قبل الدول الأعضاء وإلى إجراء اتصالات مباشرة مع الهيئات الاقتصادية المتعاطلة مع منطقة التجارة العربية الحرة داخل الدول العربية الأعضاء فيها وخاصة على مستوى القطاع الخاص التعامل المباشر مع الاعفاات والامتيازات والاستثناءات والإجراءات لاتمام عمليات الاستيراد والتصدير والضمان والرقابة والتفتيش والنقل والشحن وإجراءات التخفيض الجمركى والترانزيت

وتكاليف التخزين والضرائب واليات فرضها وأساليب تطبيقها والجهات التى تؤول إليها ويتضمن تقرير المتابعة من إجراءات التنفيذ المحاور التالية:

١ - التخفيضات السنوى المتدرج

بنسبة ١٠٪ : أصبحت النسبة التراكمية للتخفيض المتدرج ٣٠٪ من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وقد أبلغت بعض الدول عن تطبيق نسب التخفيض للسنة الثالثة بنسبة ١٠٪ والتي يتطلب منها اتخاذ إجراء سنوى للتخفيض بهذه النسبة (مثل الأردن والعراق) أما باقى الدول العربية فلا تحتاج مثل هذا الإجراء السنوى.

٢ - هياكل التعرفة الجمركية أوعت جميع الدول الأعضاء هياكل تعرفتها الجمركية لدى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية. ويلاحظ أن مبرك التعرفة لكل من سوريا والعراق لازال وفق نظام تعرفلة بروكسل وليس وفق النظام المنسق علما نص على ذلك البرنامج للتنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية. ومن الأمية أن تبادر الدولتان سوريا والعراق إلى العمل بالنظام المنسق حتى تكون مسميات السلع وتصنيفاتها موحدة ما بين الدول العربية.

٣ - للوزامة الزراعية التزمت الدول العربية أعضاء المنطقة بالوزامة الزراعية العربية. وقد طلبت الدول العربية انحال تعديل على رزنامتها الزراعية وفق الضوابط التى اقترتها لجنة التنفيذ والمتابعة. وقد تم تعميم الرزنامة العربية لعام ٢٠٠٠ على جميع الدول العربية الأعضاء للأخذ بها. علما بأن قواعد الرزنامة الزراعية العربية قد عدلت مواسم الإنتاج بفترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر وأن يقتصر الاستثناء الخاص بالرزنامة الزراعية على وقف التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية خلال فترة المواسم وعدم اللجوء إلى استخدام المنح فى التعامل التجارى بين الدول العربية. ويلاحظ أن بعض الدول الأعضاء ترفض منح استيراد السلع الزراعية طوال العام وليس كما جددته الرزنامة بستة أشهر وكما اقتره المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان الخنري
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادية "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

٤ - نقاط الاتصال المتابعة وتنفذ منطقة التجارة الحرة العربية : تمثل نقاط الاتصال همزة الوصل بين القطاع الخاص والجهات الرسمية المستولة عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية في الدول الأعضاء. كما تساعد في الرد على أي استفسارات تتعلق بالتنفيذ عن باقي الدول العربية الأعضاء، وكذلك توفير البيانات والمعلومات عن الامتيازات والاعفاءات التي تتيجها الدول العربية الأعضاء في المنطقة وبيانات الأسواق التي تساعد القطاع الخاص على الاستفادة مما تتيج له المنطقة من مزايا مالية وتسويقية وضريبية. وفي مجال التنفيذ أبلغت الدول العربية الأعضاء بالجهات المعنية لديها كنقاط للاتصال وأعدت الإدارة الاقتصادية في الجامعة نبذلا بذلك تم توزيعه على الجهات المعنية للاستفادة منه .

٥ - تطبيق الاستثناءات : هناك ست دول عربية حصلت على استثناءات لعدد من سلعها من التخفيض التدريجي الساري بنسبة ٢١٠ على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد. وهذه الدول هي الأردن وإثيوبيا وسوريا ومصر وليثان والمغرب. وهذه الأخيرة لم تبلغ الإدارة الاقتصادية بإجراءاتها للتخفيض. والمطلوب من الدول المذكورة للمستفيدة من الاستثناءات تقديم تقرير سنوي عن توظيفها وأوضاعها الاقتصادية لطب الاستثناء وفيما إذا كانت هذه الظروف لازالت قائمة لديها مما يستوجب استمرار في تطبيق

الاستثناء. وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو أن أيًا من هذه الدول لم تستجب للقرار.

٦ - التقارير الدورية: يلص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية على أن تقدم الدول الأعضاء تقريرها حول المتابعة والتطبيق دوريا وكل ثلاثة أشهر وأن تتضمن هذه التقارير بيانات عن مدى التقدم الحز في تطبيق البرنامج التنفيذي والعيقات والمشاكل التي تواجهها الدول وإعماليتها الاقتصادية من عقبات ومشاكل خلال عملية التطبيق. كما تقدم الجهات المعنية في الدول العربية مقترحاتها بشأن معالجة تلك المشاكل. وتشير مذكرة الإدارة الاقتصادية إلى أن الدول العربية تناهضت عن تقديم تقاريرها الدورية حول المتابعة والتنفيذ باستثناء دولة عربية واحدة هي الكويت.

٧ - القواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية : تمثل قواعد المنشأ الأساس الذي يتم اعتماده لتبادل الاعفاءات والامتيازات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية والتي في حال توفرها لسلعة معينة تلخذ شهادة منشأ وطنية على أساسها. كما تمثل قواعد المنشأ المرجعية الفنية لمعالجة حالات الدعم والأغراق وأمثال وجود مثل هذه الحالات. وتوفر قواعد المنشأ التفصيلية للسلع الصناعية والزراعية الضمان العملي لمتعة السلع العربية المنشأ بالاعفاءات والامتيازات التي تتيجها منطقة التجارة الحرة العربية وتحمي دون انسيابها إلى سلع أجنبية خلال عمليات بسيطة وإعادة تصديرها من جديد إلى الأسواق العربية.

ويلاحظ أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين قد أنجزت مشروعها لقواعد المنشأ وتجري دراسته حاليا تمهيدا لمناقشته في اجتماع لجنة قواعد المنشأ التي تنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا الغرض.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

عقبات التطبيق

تتسبب الاستفسارات والشكاوى التي يقدمها القطاع الخاص العربى للمشاكل التي ترد على عمليات التطبيق لمنطقة التجارة الحرة، وهذه الشكاوى التي تتلقاها الإدارة الاقتصادية كإمانة فنية، تعتبر ظاهرة صحيحة تعبر عن اهتمام القطاع الخاص والجهات الرسمية بجوانب تطبيق للنقطة، ومعظم هذه الاستفسارات عن المعوقات التي تواجه التطبيق سببها إما نقص الشفافية ونقص المعلومات أو من إعاقة التتبع لأغراض الرسم الجمركى.

١ - نقص الشفافية وشرح المعلومات : تعتبر مشكلة الإدارة الاقتصادية حول تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة إلى أن أكثر العقبات أمام التطبيق هو عدم تزويد الإمانة العامة بالبيانات والوثائق والإجراءات التلغيفية المنخفضة من قبل الدول العربية الأعضاء وللأسف يتفقد الالتزامات المنطقية بمنطقة التجارة الحرة. فالدول الأعضاء ملزمة بتزويد الإدارة الاقتصادية بأى مستندات على سياساتها التجارية والمالية والاقتصادية، والتي يكون لها تأثير على عملية تطبيق للنقطة. وتشكل الإمانة الفنية من عدم قيام الدول بشكل رسمى بتزويدها بكل ما يطرأ من تغييرات سواء من خلال نقاط الاتصال أو من خلال المندوبين الدائمة ومن القضايا للشارع فى التطبيق ما يتعلق بالإجراءات الحدودية والتخليص

الجمركى والتفتيش أو عدم السماح بدخول مبلغ مستحقة من دول عربية عضو بمنطقة التجارة الحرة أو مشاكل تتعلق بتطبيق شهادات المنشأ، وهناك أيضا البيانات الاحصائية التي تحتاجها الإمانة الفنية فى دراساتها عن تطور منطقة التجارة الحرة وتأثيرها على الاقتصادات العربية وبيان المكاسب والخسائر من عملية الانضمام للمنطقة وتحديد أثر الاستقطابات على المبادلات التجارية العربية البينية. ورغم قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى والبحث على تعزيز الإدارة الاقتصادية بالبيانات والاحصاءات والمعلومات والتقارير الدورية، إلا أن استجابة الدول لذلك محدودة.

٢ - إعاقة التطبيق الجمركى : يعتبر إعاقة التتبع الجمركى أحد المعوقات التي تعترض تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية، وتنتج إعاقة التطبيق ليس فقط عن التسبب فى تحديد القيمة الخاصة للرسم الجمركى على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء، وإنما تنجم أيضا عن تطبيق إعادة السلع العربية المستوردة من دولة عربية عضو، بينما تؤخذ قيمة الفاتورة على ذات السلعة المستوردة من دول أخرى غير عربية، مما يخلق نوعا من التمييز ضد السلعة المستوردة من قدرتها التنافسية أمام السلع الأجنبية التي لا يشق عليها إعادة التتبع. وتعتبر مشكلة الإمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة إلى حالات أخرى يتم فيها أحداث تغيير فى قواعد إعادة التتبع لزيادة قيمة الرسم الجمركى المحصل على السلعة المستوردة، كمن يتم رفع السعر المرجعى لحساب الرسم الجمركى من أجل مراجعتها حالات معينة كشبهة الاتفاقيات مثلا، ويكون عادة السبب الحقيقي وراء ذلك توفير قدر أعلى من الحماية الجمركية للسلع المنتجة محليا تحت ضغط أصحاب المصالح الاقتصادية للشركات المنتجة والتي تزعجتها فى ظل نظم الحماية

الجمركية. ويعتبر مثل هذه التعديلات فى قواعد احتساب القيمة لأغراض الرسم الجمركى مخالفة لأحكام البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية حيث يترتب عليها تعديل غير مباشر فى الرسم الجمركى المطبق على السلع العربية. ولصالح هذه الإجراءات التي تشكل تعايلا على تطبيق النقطة، تقترح الإمانة الفنية اقرار قيمة فاتورة المستورد، فى المعاملات التجارية بين الدول العربية الأعضاء، ويمكن للدول هذه أن تتبادل فيما بينها اسماء السلع المتبادلة بطرق مباشر أو من خلال الإمانة الفنية حتى يمكن تلافى قضايا التلاعب بالأسعار والحد من إمكانات التهرب الضريبى عن دفع الرسوم الجمركية المستحقة. تلك أهم الأفكار التي طرحتها الإمانة الفنية لمنطقة التجارة العربية على المجلس الوزارى الذى عقد ببيت الاخيرة بمصر فى سبتمبر الماضى.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	سليمان المنذرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى:منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادية مجلة*	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

ولما في ختام هذا التقرير وقفه تامل نسجل من خلالها رؤيتنا لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية وأحياء مشاريع لتكامل الاقتصادى العربى وتميز لباية فى هذا الوقت الذى تشتتد فيه الهجمة الاستعمارية والصهيونية على الأمة العربية.

لقد حرص مؤتمر القمة العربية بالقاهرة ١٩٩٦ بعد موافقته على إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية على نعمتها بالكبرى. وبهذا الوصف بعد دليلا على الأهمية الاستراتيجية التى أولها أصحاب القرار السياسى لقامة المنطقة لتشمل كل الدول العربية من جهة واعتبارها حجر الزاوية فى إقامة للتكامل الاقتصادى العربى.

وتؤكد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تبذل هامها الرابع، ويكشف التطبيق للبرنامج التفضيلى عن كثير من المشاكل والعمرات التى تستدعى أمعان النظر وأعمال الفكر لإيجاد الحلول السريعة لها وبهذا يتطلب وفقا لرؤيتنا ما يلى:

١. العمل على إنشاء امانة مسئلة ماليا وإداريا للأشغال على إنشاء المنطقة ومن ثم السوق المشتركة، من خلال دمج الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول و امانة مجلس الوحدة الاقتصادية فى جهاز واحد يتولى المسئولية الفنية والمتابعة وتطعيمه بالخبراء والإطارات الفنية الجيدة فى كل التخصصات. أن هذا المقترح من شأنه - وسبق لى طرحه فى كتابى الأخير السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة - أن يؤدى إلى وضع حد للابوابجية فى العمل الاقتصادى العربى المشترك، كما يحرر هذا العمل من بيروقراطية وتضى مستوى الأداء فى جامعة الدول العربية.
٢. إنشاء شبكة لمعلومات التجارية التى تساهم على التراجع إنشائها أكثر من عشرين عاما دون أن ترى النور وتغذيها بأحدث البيانات عن السلع العربية وموافقاتها وأسعارها، ويكمل ما يطرأ من تغيير على السياسات التجارية والاقتصادية والمالية العربية.

٣. إنشاء مكاتب تنسيق ومتابعة مسئلة فى العواصم العربية يتولى إدارتها القطاع الخاص ترتبط بالإمانة العامة للمنطقة وتضع خدماتها أمام رجال الأعمال العرب بكلفة معقولة.

٤. الإسراع باعتماد شهادة المنشأ العربية وتقييم العمل بها.
٥. إحياء قرار وزراء التجارة العرب عام ١٩٨٧ بإقامة معرض دولى للمنتجات العربية يقام سنويا لتسويق المستوردين والمواطنين العرب بمسئولى الإنتاج العربى وموافقاته وتسهيل عقد الصفقات التجارية على هامشه، وكان المعرض الأول والبنيم قد اقيم فى الرياض فى شهر فبراير عام ١٩٨٧ ولم يتخذ صفة الدورية رغم القرار الوزارى المذكور.

٦. تقليل قيود السفر والإقامة أمام رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

٧. تسهيل وتحديث الإجراءات الإدارية والجمركية والمصرفية والحد من سطوة البيروقراطية العربية التى تحصل للنصيب الأوفر من إغفال المشاريع للتكاملية فى الدول العربى.

٨. تكوين جماعات ضغط عربية من الجفيعات الاقتصادية والمهنية والأحزاب والقوى الوطنية لتفعيل مشاريع التكامل الاقتصادى العربى وخلق رأى عام عربى مؤثر فى هذا الاتجاه.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة الحرة
المصطلح :	الأحرام المالية
اسم كاتب المقال :	الجريدة
رقم العدد :	٣٤٨٥
تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١١/١١

مصر أحدث بزمام المبادرة

تحرير تجارة الخدمات.. والتعاون العربي المشترك

بعد انسحاب تحرير تجارة الخدمات من اتفاقية الـ (تيه سي)

السنة الأولى من عمل تحرير التجارة العالمية وتولى مصر هذه القضية

التي لها مزاياها الخاصة وتلعب على الاقتصاد القومي، كما أنها تعمل

على تفعيل التعاون العربي من خلال تحرير هذه التجارة خاصة في

النقل وعلى هذا الأساس وبقرار وزارة النقل خطوات جادة على

مصر في تحرير تجارة الخدمات في مجال النقل وذلك لأوجه التغيرات

التي طرأت في هذا الشأن.

التي يمكن بحول الشك أن الجارية في
مطار الجوهر كذا فيكتور عبد القادر
التي لا تستند النفا العربية لتنمية
التي لا من هذا النفاك لها تمكيناها
على كذا النقل والتماني على تصدير
فيها لسيما على النقل الذي يفرع
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الحارحية بغير النقل الذي
على التجارة البينية بين الدول العربية
التي التي يفرع بكم صعب من التغيرات
سواء كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات

وذلك لأنه في
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات

التي التي هذا التغير في
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات

النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات

النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات

النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات
النقل الذي يفرع بكم صعب من التغيرات

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	أحمد عصمت
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي من منظمة التجارة الحرة	رقم المجلد :	٤١٦١٥
المصدر :	الإهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٣

بسبب القيود وطول الفترة المقررة للإعفاء الجمركي

مناطق التجارة الحرة بين مصر والدول العربية .. هل تفقد فاعليتها ؟ الإعفاءات الجمركية لم تعد ميزة .. ومطلوب مزايا تفضيلية أخرى

البحث عن الخطأ

أما السيد جمال الدين نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين بقرار السماح الأسبق فيقول علي ما يثار حول عراقيل التبادل التجاري التي أثرت بين مصر والأردن ويقول أنه من الواضح أن السبب الرئيسي لهذه المشاكل هو القيود والتعريفات التي تفرضها الأجهزة التفضيلية ذات الأثر المحدود وبالتالي فإن الجهود التي تلحظ فيها مبالغ فيها ولا بد أن ناقش الأمر بوضوح ومعرفة ما إذا كان الأردن حلاً يفتح منتجات زراعية أرضى ما لتجسس مصر فلا بد أن تراجع اهتمامها بنيتها من الخطأ ونصحه.

ولكن القاطن يريد الاستفادة بالاتفاقية التي ولهاها الجانب الأردني مع الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين فيقول أن هذه الاتفاقية يمكن أن تكون دافعا ليريد من التعاون بين الجانبين المصري والأردني وهو الأمر الذي طرحه الجانب الأردني في الاجتماعات الأخيرة. لقد أبدى الأردن استعداده لإقامة مشروعات مشتركة للفن والفنيس مع فاعلية أوية منطقة صناعية حرة بالأردن للاستفادة بالنظر المصري ذي السمة القومية وتم التصدير مباشرة من الأردن للولايات المتحدة بعد أن تم زيادة نسبة التصنيع بها سواء في عمليات المصنعة أو في المواد الخام المستخدمة في ذلك لإعفاء قيمة المصارف المصرية التي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بين أن تخضع لنظام الجمعي الذي تطبق أمريكا على أكتيات المصرية للتصدير ومن الممكن أن يستند ذلك إلى صادرات أخرى مثل المنتجات الجلدية والتمذية والمطاطية بحيث يتم بها زيادة الطول مثلا في مصر وإجراء بعض عمليات التصنيع عليها واستكمال ذلك التصنيع في الأردن وتصدير للمزيد للمنتج أو تطبيق ذلك على صناعة الأثاث مثلا خاصة لوطمان أن الولايات المتحدة تستورد الأثاث من الشرق الأقصى وأوروبا بما يعادل نحو ٤ مليارات دولار سنوياً

من العام الأول وتصبح ٢٤٤ الف عام القادم بينما المنطقة العربية الكبيرة ستكون ٢٤٠ كما تنص الاتفاقية الثانية بالوصول للأعداد الكاملة على مدى ٧ سنوات من التوقيع بينما في المنطقة الكبرى على مدى ١٠ سنوات كما أن الاستثناءات في الاتفاقية الثانية نحو ٢٠ ملح فقط منها للركبات والقصور وغير ذلك بينما الاستثناءات في المنطقة الكبرى كثيرة تصل إلى مئات الألاف

وهناك اتفاقيات أخرى مع لبنان وتونس والمغرب والبحرين وحتى اليمن لها الفاعلية المطلوبة لأن ذلك يتمحور بالمثل على تحقيق الاستثناءات في أقل مدة ممكن مع الأسرار وإبقاء القدرة للوصول للأعداد الكاملة ليسكن هذا الهدف موضعاً للأجسام الذي يفعله وزير الاقتصاد المصري مع الزعماء المحليين بهذه الدول في الفترة القادمة

ولكن هذا لا يمنع كما يقول الدكتور سليمان من ضرورة التمسك للمعلومات التي تقال من فاعلية هذه الاتفاقيات مع الأردن يجب العمل على تحقيق إجراءات حرة السلع للمواشي خاصة أن هناك مشروعات مصرية يجري إجراءات الفحص للأردن في الأراضي والمصرس على تحديد الوصفات الفنية للسلع

وتحسين خدمات النقل بتأخير مساحات للنحن على مصر الطيران وتحسين خدمات الجسر المبرم بالمحطة بمراسي مخول شركات أخرى مع تشغيل كلفة النقل

وهنا يشير الدكتور على سليمان إلى أن زيادة معدلات التبادل التجاري ترتبط أيضا بتجديد الاستثمار المشترك لأن الاستثمار يشجع التجارة بهذا هو محط العلاقات العربية مع التركيز على تجارة الخدمات مثل التأمين والسفارة وبنية والفن لأن أمريكا تقود العالم بتجارة الخدمات

أما بالنسبة لمشروعات التبادل التجاري بين مصر والشركة الأردنية فإن للربح تونس والأردن قد يفضوا بالمثل على هذه الاتفاقيات كما أن مصر على وفاء التوقيع فكون من السهل على هذه الدول الأربع إلغاء الجمارك بأن يسمو وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات الثانية يمكن أن تخس تلك الدول حتى مع إبرام اتفاقيات مواتية مثل للشراكة

الاتفاقيات الثانية والثالثة التي تروى مصر بالمثل العربية كانت بسيطة لأغراض الأمن والتجارة المساهمة وتجاهل مساهمة منطقة التجارة الحرة التي تربط مناطق التجارة العالم العربي. ولكن التصورة تشمل الكثير من اللجان حيث لم تعد المناطق الحرة الثانية بأفضل حالاً من اتفاقية اليوربانية التي تمثل من الاستثناءات المشاكل في الأراضي ونظام المهور وتبين مميزات هذه الاتفاقيات الثانية وكثيراً ما تم التمسك بالمثل في منطقة التجارة الثانية للامانة العربية وقد تم تحقيقها جزئياً أكثر من التوقعات في بعض المجالات بمعنى الاتفاقيات الثانية تتركز على تخفيضات منطقة تجارة الحرة الكبرى التي ٢٤٠ اعتباراً من لوزيان

ولكن بعد الاتفاقيات الثانية والثالثة من توقيع المنطقة العربية الكبرى وعلى ثوب الاستثناءات والتعريفات والبيروقراطية وعلى فترة تنفيذ الاتفاقية من توقيع هذه الاتفاقيات الثانية من مفاوضات التي أبرمت من أجل بل هل تصبح كل الاتفاقيات الاقتصادية العربية غير ذات فاعلية على ضوء التوجهات نحو التحالفات الإقليمية والاتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية والعلنا ؟

الاستعدادات عربية كشفت النقاب عن كثير من هذه المشاكل التي اكتشفت كثيرها منطقة التجارة الحرة بين مصر والأردن ومن بينها عدم وجود مخبرات العصور الزراعي والعصير بديلة. يوضح يقول مستشار القطار الخدمات التي تحسن الخدمات والمصارف والبريد والمواصلات على هذه الفاعلية

في البداية يرى الدكتور على سليمان وكيف أول وزارة التأمين الدول التي من حسن العلاقات الاقتصادية مع الأردن تتغير من أحدث الاتفاقيات التي تم توقيعها وبالتالي فإن الاستثمارات المصرية العربية التي تتجهها تسبق امتيازات المنطقة الحرة العربية الكبرى فقد بدأت تخفيض ٢٠٪ من الجمارة

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة الحرة
المصدر :	الشرق الأوسط
العدد :	رقم العدد : ٨٠٢٣
التاريخ :	٢٠٠٠/١١/١٥
الجهة :	اسم كاتب المقال : الجريدة

مجلس الوحدة الاقتصادية العربي يحث على إزالة القيود غير الجمركية تهديد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية

القاهرة: الشرق الأوسط

انفرد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتجامل بعض الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية لتعليق القيود غير الجمركية والظروف ذات الأثر السلبي وتطبيق شهادة المنشأ العربية وقوائم السلع السلبيّة المستندة من إعفاء الرسوم الجمركية محدداً من أن الموقوفات الرئيسية التي أغلقت التفتيش الأيمن للبرنامج الزمني لمنطقة التجارة العربية الحرة الملقى عليها ما زالت قائمة رغم صدور القرارات المتكررة من الجامعة العربية في هذا الصدد. وأوضح المجلس في تقرير أعدته تناولت بشكل منطوق التجارة الحرة العربية أن قائمة المعلومات تضم القيود غير الجمركية التي لم تتخذها بعض الدول العربية بالقرارات التي صدرت لتبسيطها فضلاً عن تجاهل وضع آلية محددة لتفعيل التفتيش حيث لم اتخذها بمطالبة الدول العربية بالالتزام. وتشمل الموقوفات التي أوردتها التقرير الرسوم والضرائب ذات الأثر السلبي والمراجعة السنوية للمؤسسات التجارية التي يلتزم وفقاً لتقرير دورية لتبسيطها الدول العربية عن سياساتها التجارية والاقتصادية التي يكون لها علاقة بتطبيق منطقة التجارة الحرة.

مشيراً إلى أن معاملة متفرجات المناطق الحرة الداخلية لإزالة موقفاً رئيسياً أمام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. فرفع القرارات المتخلفة إلا أنه لم يتم الانتهاء بعد من تبسيطها وتحتاج مزيد من الوقت وتغيير الموارد المالية اللازمة.

وأضاف التقرير أن القوائم السلبيّة للسلع والأعفاءات المنوطة في إطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف تمثل مكانة متقدمة في قائمة الموقوفات حيث يجبر البرنامج التفتيشي لمنطقة التجارة الحرة العربية على هذه الاتفاقيات التي تمنح

بمقتضاها إعفاءات وإستثناءات تفوق مثيلها في منطقة التجارة العربية باعتبار أن الإعفاءات المنوطة في إطار البرنامج التفتيشي هي الحد الأدنى لتسهيل الإعفاءات والمزايا على مستوى الدول العربية.

وتكرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تقريره أن معظم الدول العربية التي أبرمت الاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لم تتقدم بنسخ كاملة من هذه الاتفاقيات لجامعة الدول العربية. كما أن العديد من هذه الاتفاقيات يتضمن قوائم سلبية للسلع تفوق نظيرتها الواردة في البرنامج التفتيشي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى. وأن بعض الاتفاقيات تتضمن قائمة منطقة

التجارب التجاري في مدة زمنية أطول من الملقى عليها في إطار المنطقة العربية.

وأشار إلى أن لجنة التفتيش والتابعة المختصة بمنطقة التجارة العربية الكبرى لم تدرس سوى تقارير محدودة من تلك التي تمهت للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى لتقديمها دورياً كل 3 أشهر رغم أن البرنامج التفتيشي حدد بشكل واضح الموضوعات التي يجب أن يتضمنها التقرير من حيث بيان العقبات والمشاكل واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها أو تطوير أسلوب العمل.

ونابع أنه بالرغم من المشاكل التي تواجه الدول العربية في التطبيق وبعض التجاوزات واختلاف وجهات النظر بشأن شهادات المنشأ العربية إلا أنه لم يتم اللجوء إلى لجنة التفتيش

والتابعة باعتبارها لجنة نفس المخازنات. وكان التفتيش في أسلوب حل مثل هذه المشاكل ثنائياً رغم أنه لا يمكن تعميم هذه الحلول على بقية الدول العربية وقد تدارس بعضها مع معالج أطراف عربية أخرى موضعاً أن

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشر يطبق الاستثناء من التخليص المخرج على قائمة السلع التي طلبتها بعض الدول العربية ولادة لا تتجاوز 3 سنوات اعتباراً من سبتمبر (البلول) العام الماضي. كتب طلب لمجلس الدول العربية التي تمكنت بهذا الاستثناء أن تقوم بإلغاء كافة الاستثناءات التي لا تتوافق مع القرار المجلس وبمضها مهلة 3 شهور لتسوية أوضاعها وتقديم تقارير سنوية مفصلة عن تلك الأوضاع والأسباب المؤثرة لاستمرار الاستثناء مدعومة

بالمعلومات والمعلومات من الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير مؤكداً أن بعض الدول العربية لم تلتزم بهذه القرارات حتى الآن وتواصلت تقديم أية بيانات إلى المجلس مما ساهم في زيادة خطر إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وشدد التقرير على ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لآليات تنفيذ المنطقة لمواجهة العقبات والمشاكل واقتراح الحلول اللازمة وتطوير أساليب العمل لتحقيق الأهداف المطلوبة. محذراً من اتجاه الدول العربية إلى البحث عن بدائل وأشكال جديدة من العمل الاقتصادي العربي إذا لم تستطع هذه الدول تعظيم وزيادة مكانتها التجارية الاقتصادية منسجمة أنشطتها العضوية للمنطقة. وأما التقرير بأن عدم تعاون الدول الأعضاء في المنطقة بشكل كامل مع الاستثناءات لغية بالجامعة العربية يعزل تنفيذ عدد من الآليات المهمة لتأدية عملية تنفيذ أسس إقامة المنطقة الحرة خاصة عدم تقديم الدول لتقارير دورية تابعة عملية التنفيذ وتجاهل دول لجنة التفتيش والتابعة في العمل كتابة لنش الملاحظات الواردة على عدم توفير الدول المعلومات والبيانات عن الإجراءات الخاصة بكل منها لحماية المستهلك ومواجهة حالات الأفرار.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	احمد عصمت
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: منظمة التجارة الحرة	رقم العدد :	٤١٦٢٢
العدد :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٠

تحديثات داخلية

أما من التحديثات الداخلية فهي تحديثات تتلاقى فضائيا للتنمية كما وضعها د.جويلى حيث تواجه الدول العربية زيادة سكانية كبيرة بلغ معدلها نحو ٢/٢ سنويا بالمقارنة بنحو ١/٦ سنويا على مستوى العالم وهذه الزيادة تستلزم جهودا جديدة لدعم الخدمات وتوفير فرص عمل لها حيث بلغت البطالة في العالم العربي ٢١٪ من حجم القوى العاملة أي نحو ١٠ - ١٥ ملايين نسمة انطويين من التمتعين بالخدمات والفرص التعليمية وليس هذا هو التحدي الوحيد الذي تواجهه الزيادة السكانية بل أيضا الحاجة لتوفير الغذاء حيث أصبحت الحاجة البشرية الغذائية لتصل ١٢,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨ شملت جميع أنواع السلع. ويضيف الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن الموارد المائية ومحدودتها هي للقطاعات العربية التي تعتبر من أكثر مناطق العالم جفافا هي المحدد الأكبر لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وقد برزت الدول العربية جزءا من احتياجاتها من الغذاء من مواردها الذاتية أو من خلال العملات أو غيرها. وعليها في المستقبل أن تزيد من قدرتها التنافسية التصديرية لتدوير هذه الموارد وتقليل الاعتماد على البترول دول الخليج، وهذه التحديثات الخارجية والداخلية التي تواجه الدول العربية تكتمل لدمج الاقتصادات الدول العربية فيما بينها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

قصور لاتفاقية

أما الدكتور علي لطفي رئيس الوزراء الأسبق فقد كشف عن قصور للاتفاقية منطقة التجارة الحرة الكبرى عن تحقيق التوقعات المرجوة منها في تحقيق الفوائد الاقتصادية العربية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهه بدءا من حجب الاتفاقية ١٠ سنوات كاملة كميلة لتحقيق الاعفاء الجمركي الكامل ويوجد أكثر من ٧ دول رفضت التوقيع على الاتفاقية إضافة لإصرار الدول العربية التي وقعت عليها بالتوقيع كل ٦ أشهر بجموعه كبيرة من السلع التي تطلب استثناءا من التشغيل الجمركي مما أهدأ الاتفاقية فاعطتها. ويتابع الدكتور لطفي من أنه رغم توقيع العربات من الاتفاقيات وإنشاء المعبر من الإمارات والقطاعات العربية فإن التعاون الاقتصادي العربي يكاد يكون صفرا. ويظل على ذلك خلال إن العالم العربي على موارده الطبيعية حيث تمتد مساحته ١٤ مليون كيلو متر مربع أي عشر مساحة العالم، ويصل سكانه إلى ٢٤٪ من سكان العالم وأحد ٨٠٪ من القوى العاملة إلى ٢٠٪ من الاحتياطي العالمي للبترول والغاز من احتياطي الغاز إضافة إلى ٨٠ مليون فدان صالحة للزراعة، ولكنها غير مستوفاة رغم أسواقها كميات هائلة من الغذاء من الخارج في إزدياد الذي تهدد فيه استدامة مربية أكثر من ٧٠٠ مليون دولار في الخارج. ورغم وفاء هذه الموارد لدى العالم العربي إلا أنها لم تنجح في التوازن فيما بينها كقول عربية لاستغلالها لعدم توافق الإرادة السياسية لدى الكثير من تلك الدول أو تباين سياسات عدم التعاون من توافر الكثير من القطاعات الصناعية المتعلقة لدى بعض الدول بينما تنهه دول أخرى للحصول على احتياجاتها بالاستيراد من الدول غير العربية، ويضرب مثلا بذلك مساهمة السيارات التي تدرج في عدد من الدول العربية بينما تقوم بعض الدول باستيراد احتياجاتها من خارج العالم العربي بمنتجات أقل جودة من مثيلاتها العربية.

التقدم للخلف

رغم كثرة الانتقادات لأسلوب تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم جديتها في ظل الاتفاقيات الدولية وإثرات العولمة يطرأ جمود جديد العلم مدبر إدارة السوق العربية المشتركة وجهة نظر جديدة بالاستثمار في إحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة التي وقعت منذ عام ١٩٦٤ وصمدت عليها ٧ دول عربية بتوسيع مضمونها وتعميل إجراءاتها لأن اتفاقية للمنطقة الحرة تمت ارتدادا للخلف حيث إن الاندماج الاقتصادي فيما بالتجارة الحرة لم يأت بالحد الجمركي ثم السوق المشتركة، تكيف تتراجع إلى مرحلة للخلف قوية بعد أن كنا قد وصلنا إلى مرحلة السوق المشتركة.

أما د. أحمد شحمة عضو جمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس الجمعية المصرية للتكامل الإقليمي للتصنيع فقد أثار أهمية الانضمام بالبحث العلمي والتخصص ميزانية سنوية بحدود القطاع الحكومي والخاص على حد سواء، من أجل البحث العلمي، وأداء بالدراسات التي يقوم به التشغيل التجاري والبعثات الدولية ميسمة المصرية في الخارج في السنوات الأخيرة يكس ما كان سلفا في السابق.

أما عادل طالب مدير الجمعية المصرية للتسويق فقد طالب بالبحث على تدوير مضاعف القطاع الخاص المصري ليتحول لشكل الانتاج من أجل التصدير والاستثمار والتكامل والتنمية وحسن الترويج للسلع سواء من خلال البعثات أو استخدام الوسائل العربية كالتلفزيون أما بالنسبة لفتح تشديد اتفاقيات التعاون العربي فقد كنا يجمع أن نطوّر مساهمة الأوس لأن هذه الاتفاقيات كانت تتم بين الأجيال التسويقية ولكن في المستقبل لابد أن نركز على أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات بواسطة مؤسسات الأعمال الخاصة رجال الأعمال العرب حتى تستند إلى مصالح المشتركة للعبء العربي.

السوق العربية المشتركة

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي

السوق العربية المشتركة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	إحياء الفكرة	نجلاء الرفاعي	العالم اليوم	٢٩٢٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٢٧
٢	تطور المشروع	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٢٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٢٩
٣	آفاق المشروع	محمود مختار	العالم اليوم	٢٩٥٦	٢٠٠٠/١٠/١١	٣١
٤	دور اكبر للتعاونيات في إقامة السوق العربية المشتركة	حسين شهبون	الاهرام	٤٦٥٩٤	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣٣
٥	السوق العربية المشتركة	عبد الفتاح عبد الوهاب	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣٤
٦	السوق العربية وسحق الدفاق الشرعي	مفاورى شلى على	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	١٦٥٩	٢٠٠٠/١٠/٢٣	٣٦
٧	الاعلان عن بدء ليام السوق العربية المشتركة	إيمان مصطفى	الاهرام	٤١٦٠٢	٢٠٠٠/١٠/٣١	٣٨
٨	اهتمام مصرى بتهيئة المناخ	رائقت أمين	الاهرام	٤١٦٠٧	٢٠٠٠/١١/٥	٣٩
٩	سوق عربية مشتركة للمنتجات	الجزيرة	الاهرام	٤١٦٠٨	٢٠٠٠/١١/٦	٤١
١٠	السوق العربية المشتركة ضرورة حيائية	الجزيرة	العالم اليوم	٢٩٩٤	٢٠٠٠/١١/٢٥	٤٢
١١	القراحات غير تقليدية لإنشاء سوق عربية مشتركة	فصحى النادى	العالم اليوم	٣٠٠٤	٢٠٠٠/١٢/٦	٤٤
١٢	كيف تتحقق السوق العربية المشتركة	يحيى المصرى	العالم اليوم	٣٠٠٧	٢٠٠٠/١٢/١٠	٤٥

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	جلال الرفاعي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٢٢٢٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

إحياء الفكرة

تبلورت خلال العقود الماضية وصولاً إلى فترة التسعينات اتجاهات مختلفة للتعاون التجاري والاقتصادي بين الدول العربية من خلال عدة أطر مختلفة سواء كانت تجمعات إقليمية عربية أو اتفاقات جماعية لتحرير التجارة إضافة إلى صيغة السوق العربية المشتركة التي تمثل الأساس والهدف المنشود. بالنسبة للعلاقات الاقتصادية العربية أياً كان مستواها وتمتد التجربة الخليجية إحدى التجارب الناجحة إلى حد كبير في مجال التعاون التجاري والتكامل الاقتصادي العربي على الرغم من حداثة تلك التجربة. ارتفع حجم التبادل التجاري العربي المبني للدول الست الأعضاء خلال السنوات العشر الأخيرة بصورة ملحوظة. وقد نجحت المنطقة العربية بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة في وضع الأطر القانونية والأسس الإصلاح الاقتصادية اللازمة لخروج مشروع السوق العربية المشتركة إلى النور. وقد حشد المجتمع الدولي الذي وافق عليه وزراء الاقتصاد والتجارة العرب خلال اجتماعهم بالجامعة العربية في فبراير من العام 1997 لخطوات اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على مبدأ رئيسي وهو الأسراع في إقامة منطقة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات تبدأ من يناير 1998 وتنتهي في ديسمبر من العام 2007.

منظمة التجارة العالمية عام 1995 إضافة إلى التبعيات التي يواجهها النظام العربي منذ حرب الخليج الثانية - 1991 مروراً بمؤتمر السلام في مدريد - 1991 وما يترجم من مشروعات وخطط إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية. ترتباً على ذلك فإن هناك عوامل وأطرافاً جادة ومختلفة بل خيرة أدت إلى ظهور اتجاه التنشيط على المستويين الإقليمي والدولي وانعكست في جعلها على العمل العربي المشترك بصفة عامة والسوق العربية المشتركة بصفة خاصة. وهناك أسباب موضوعية وراء عودة اتجاه التنشيط وفرة طرقة بالشكل الذي يحدث حالياً فالمطالبة أن الدعوة لإقامة السوق العربية المشتركة كتعبير أصعب خاصة هذه المرة انطلاقاً من عدة مؤشرات واعتبارات أهمها:

تنشيط الدعوة من قبل القيادات السياسية في بعض الدول لاسيما في الأردن ومصر.

ولقد تمثل الاجماع العربي على البدء في تنفيذ منظمة لتجارة الحرة العربية الكبرى ممثلاً في

لقد عاد المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة من إحياء السوق العربية المشتركة بعد فشل الذي أصابها خلال العقد المنقضي والحقيقة أن السوق العربية المشتركة هدف يماود الظهور بين العرب والجميع لكنه هذه المرة يفوق بقوة لم يبعدها من قبل بما يشهد بإمكانية تحقيق هذا الهدف بعد طول انتظار. وهذا الجانب يبرز اتجاهات وأفكار مختلفة وأبعد ماثل من الكتابات والمؤلفات فضلاً عن الندوات واللقاءات في جميع الدول العربية منذ أن ظهرت هذه الفكرة في عام 1964 وأصبح لها سيولة مبدئية عليه من سبعة أقطار عربية أعيدت السبل في ترجمتها إلى واقع وإلى إجراءات واتفاقيات قابلة للتنفيذ. وبما قد خرج تدخل منه الاقطار العربية الأخرى التي لم تكن وقتئذٍ تراها قد تأملت للانضمام.

والواقع أن هناك تصورات سابقة وغالبية في كثير من الأوساط العربية في الوقت الحالي الآن يرى أن اتجاه إحياء فكرة السوق العربية المشتركة هو بمثابة العودة إلى التفكير المنطقي المرتب والمختزن لإحياء التماسك العربي، الذي يمثل أهم أهداف الاستراتيجية العليا للأمم العربية على الأخلاق. ومن أهم الأسباب الموضوعية أيضاً وراء اتجاه تنشيط الدعوة لإقامة السوق المشتركة هو التوجه العالمي والاقليمي نحو إقامة التكتلات الاقتصادية في ظل تحرير التجارة والخصخصة العالمية التي أرستها اتفاقات الجهات مبركة 1994، واتجاه

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	لجلال الرفاعي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٢٩٢٠
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وفقا لبرنامج زمني تم اعتماده خلال الدورتين الاخيرتين لهذا المجلس عام 1997 وفي المنطقة التي يندرج لها بالمرحلة الاولى من مراحل تحقيق السوق العربية المشتركة.

وقد اكدت دراسة كفيّة ان انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى يمكن ان يمثل نقطة انطلاق وقوة دفع جديدة لاستئناف مسيرة التكامل إذا ما توافرت لها الاليات والمقومات الضرورية خاصة وأن شيفرة منطقة التجارة الحرة في الشيفرة الأكثر ملاءمة في هذه المرحلة باعتبارها مدخلا أساسيا لتطبيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وذلك المعتمد من الأسباب أهمها:

وجود فروقات سعرية لبعض المنتجات الزراعية والصناعية وهي إما فروقات مؤقّتة نتيجة لعوامل مناخية مؤقتة بالنسبة للسلع الزراعية أو نتيجة الإجراءات الحمايةية التمييزية التي تواجهها هذه المنتجات في اسواق الدول الصناعية وأما باستمرار نتيجة اتباع سياسات زراعية تقوم على استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة أو لتوسيع القاعدة الانتاجية للسلع الصناعية وقد أدى وجود هذه الفروقات إلى جعل الدول العربية المستفيدة تيسر من اسواق صناعية لهذه السلع داخل الدول العربية والقارة منطقة تجارة حرة عربية من شأنها تخفيف أو إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام حركة تلك السلع.

كما يوجد تنوع في الهياكل الاقتصادية للدول العربية في حدود معينة وتقدم هذه الحقيقة مؤشرا عاما على وجود فرص للتخصص بين البلدان المتقاربة في ميادين الانتاجية مع وجود دراسات قطاعية شاملة لكل من تلك القطاعات والزراعية والصناعية ليبحث مدى التشابه وامكانيات التخصص والمزايا النسبية المقابلة لكل بلد في واحد أو أكثر من تلك التخصصات الأمر الذي يتيح التوسع في الصناعات التحويلية. ويظهر امكانية حقيقية لنمو التجارة العربية البينية.

وهذه أيضا تقارب مطرد بين الانظمة والسياسات الاقتصادية العربية بدأ يظهر في السنوات الأخيرة حيث له مع تطبيق برامج التصنيع الهيكلي والاصلاح الاقتصادي والتي تتجه بها جميعا نحو اقتصاد السوق ومن ثم تحرير التجارة فإن كل ذلك سيساهم في تهيئة الطريق أمام الاسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٢٩٢٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

تطور المشروع

العربية المشتركة المنفردة للكون من سبع دول عربية هي مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا واليمن وموريتانيا منيت بنكسة علي تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، ردا على عقد مصر معاهدة سلام مع إسرائيل في عام 1979، ولد شمل هذا التجميد الاتفاقات المتعددة في إطار الجامعة، بما فيها اتفاقية السوق المشتركة، في الوقت الذي لم تلتزم بقية الدول بالاستمرار العلاقات بينها على أساس هذه الاتفاقية حتى بعد عودة مصر إلى الجامعة، وأصبحت العلاقات قائمة على اتفاقيات ثنائية. ولذلك، فمرغم أن حسم التجارة بين الدول السبع عاد إلى الأزيد خلال النصف الأول من التسعينات إلا أن معدل هذه الزيادة كان أقل من معدل الزيادة في إجمالي تجارتها الخارجية.

وفي الثمانينات بدأت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تهدف إلى الوصول للتحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، وإيجاد حد موحد من الحماية للمنتجات العربية من خلال ترميزات جمركية موحدة. وقد أسفرت تجربة تطبيق الاتفاقية عبر الخمسة عشر عاما عن ضرورة تطوير أساليب تطبيقها في ضوء التغيرات المتواصلة التي تحققت بسبب ضعف آليات التنفيذ. وفي سبتمبر عام 1995 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بإعداد مشروع برنامج تنفيذي

وفي عام 1957 عقد للجلس الاقتصادية للجامعة العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وأنشء بعد ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي قرر في عام 1964 إنشاء السوق المشتركة، وحسب تقدير المجلس، فقد التزمت هذه الدول بتطبيق اتفاقية السوق على مدى 15 عاما، ومنذ عام 1965 إلى عام 1980 ارتفع حجم التجارة بينها من 97.5 مليون دولار إلى 1325 مليون دولار. والأهم أن معدل الزيادة في التجارة بين هذه الدول كان أعلى بكثير من معدل الزيادة في تجارتها الخارجية عموما. ويؤكد ذلك أن تحرير التجارة يؤش بإيجابيا على العلاقات البينية رغم التشابه الغالب على ميناك إنتاج هذه الدول. ولكن السوق

لقد شهد عام 1997 تمساع الدعوة على نطاق واسع، لإقامة كتل اقتصادية عربية في منطقة الشرق العربي المشتركة، تبدأ بمنطقة تجارة حرة على أساس التبادل العادل والتوازن للمصالح. وهذه الدعوة لم تات من فراغ، فهناك تاريخ طويل ارتبط بها، لكن اتجاه حركته ظل دائما على ما هو عليه، إنجازات متتالية وإمكانيات مستقبلية. وقد بدأت تلك الدعوات منذ بداية الخمسينات حين تبلورت محاولات مشتركة لإيجاد أطر تستهدف تسهيل وتشجيع حركة التجارة العربية. ففي عام 1953 أوصى وزراء الاقتصاد والمالية العرب في مؤتمرهم الأول في بيروت بتطوير حركة التجارة العربية، وتم عقدا اتفاقية وتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية. وفي العام ذاته تم عقد اتفاقية وتسهيل مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال، وأيضا اتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفات الجمركية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عمود مختار
الموقف الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٢٩٢٠
المجلد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٣٠

كما لا بد من الاعتراف من أن المنطقة العربية تفتقد للتصديق على المستوى الثاني، وتشابه الهياكل الإنتاجية، واختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية، وارتباط العمل العربي بالعمل السياسي أكثر من الاعتماد على العامل الاقتصادي. وقد بدأت بعض هذه العوامل تشهد تطورات مهمة في المرحلة الأخيرة على النحو الذي أدى إلى تنشيط اتجاه إقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى، لتطور مستوى من التنوع بين الهياكل الإنتاجية، وبداية تقارب النظم السياسية والاقتصادية.

الدول النامية التي تتمتع بوضعية خاصة من ناحية شريفة التخفيض والمدة الزمنية، فضلاً عن أن الوجهة الاقتصادية العالمية في ظل الاقتصاد الكوني ذات صيغة رأسمالية وإشعاع تركز على دور الفرد والقطاع الخاص في حركة الاقتصاد وتطوره، كما أن الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية قد تبنت برامج للإصلاح الاقتصادي تقوم بمقتضاهما بإعادة هيكلة اقتصاداتها الداخلية في تتواءم مع التحويلات الاقتصادية العالمية، والانفتاح في الاقتصاد العالمي، ومن ثم القضاء على القيود التي تعوق حركة التبادل التجاري. وحول أهم التحديات التي تواجه عملية إقامة السوق العربية المشتركة فلاشك أن خبرة العمل العربي المشترك طوال العقود الماضية قد صادفت صعوبات كثيرة حدثت من فعاليتها فجميع أشكال التعاون سواء في إطار الجامعة العربية أو على المستوى شبه الإقليمي أو على المستوى الثاني كانت محدودة التأثير. ويرجع ذلك - من الناحية التاريخية - إلى عدم توافق الإرادة السياسية، والخلط الدائم بين العلاقات السياسية التي تتصارع بين جيل ومد وبين ما تتطلبه العلاقات الاقتصادية من استمرارية.

الاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارية حرة عربية كبرى، وتم إقرار البرنامج في فبراير 1997. وقد شهدت عام 1997 اتجاهاً قوياً يدمج إلى إقامة سوق مشتركة تشمل كل الدول الأعضاء بعد أن تردت في السنوات القليلة السابقة أفكار تتراوح بين إحياء وتمثيل السوق الصغيرة القديمة بين بعض دول المنطقة التجارية حرة. وفيما يتعلق بأهم العوامل التي تقل أمام عملية إقامة السوق العربية المشتركة فلاشك أن الأثر من الإشارة إلى تجزئة إقامة منطقة تجارية حرة عربية جاءت في سياق زمني وليس على ظروف عالمية، والجمعية تفرض عليها بعض التحديات، مما جعلها تختلف عن التجارب السابقة حيث إنها استندت إلى قرار عربي جماعي، واعتمدت أسلوب التدرج في الوصول إلى هدفها. وبالنظر إلى السياق الزمني الذي ظهرت فيه فكرة إنشاء المنطقة، فإنه يتوكلها مع التحويلات الكبرى على المستوى الاقتصادي المالي والتي شهدت عقد التسعينات، والتي تجسدت في إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها حتى الآن 128 دولة، منها 8 دول عربية بينما هناك دول عربية أخرى تتفاوض للانضمام إلى المنطقة.

من ناحية أخرى فإن معظم الدول العربية المنضمة لاتفاقية الجات تلج في فئة

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمود مختار
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم المجلد :	٢٩٥٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

آفاق المشروع

تعتبر للتوسعة على أي مشروع آخر لها شأبهايتها وأجوبتها التي انضمت عبر مساهمها في التعميمات وتحتل السليبات أولا في عدة مشكلات أهمها اعتماد ليبيا على عام 1999 وأطراف عربية أخرى والمليح، وهو ما يشير إلى أن التفاعل مع الوطن العربي يخصص نسبيا لاعتبارات سياسية بما قد يؤول في النهاية على الوحدة والتكامل العربي المتبادلين. وهناك استجابة لتلك من عدم مشاركة الجامعة العربية على قدم المساواة مثل اللجنة الاقتصادية حيث أعد المشروع وبمشاركة المؤسسة الأوروبية ولم تشارك الجامعة العربية إلا بمثلها وموافاق في مؤتمر برشلونة.

وحالة من عدم التكامل الاقتصادي بين الطرفين فالدول العربية تتعامل مع هذا المشروع من منظور قاري وبالتالي فإن تباينها الاقتصادية تتسم بالضعف إضافة إلى ضعفها الاقتصادي مقابل القوة التنافسية للتكتل الأوروبي كما أنه مع استمرار الاتحاد الأوروبي على إقامة منطقة تجارة حرة تستكمل بحلول عام 2010 بما يخص مصلحة الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي يتسبب في ظل إقامة منطقة تجارة حرة تتفعل السلع القارية أو المنتجات الصناعية والأسواق العربية والتي قد تكون أقل ضررا من منظور الآثار القارية للتوسعة.

ولاشك أن التصور الأوروبي لأشياء الجغرافية وحقوق الإنسان والهجرة والأمن في مشروع الحركة يشكك من كثير من التصورات العربية حول هذه القضايا وعلى الرغم من الخلافات المتعلقة بالتوسعة فإن للتوسعة الكثير من النتائج الإيجابية على المنطقة إذ كان لامتداد الاتحاد الاقتصادي لمنتجات التصنيع للحد من البطالة في السوق الأوروبية آثار إيجابية خاصة بالنسبة للبلدان التي خضعت إصلاحات اقتصادية بنجاح فزادت الحصص الكلية للمنتجات المتداخلة للدول المتوسطية غير الأعضاء والمصدرة إلى الاتحاد الأوروبي من 28% على عام 1979 إلى 34% عام 1993 كما أنه إذا ما تمحلت منطقة التجارة الحرة الأوروبية - المتوسطية بحلول عام 2010 فإنها ستكون أكبر منطقة في العالم إذ سيبلغ عدد سكانها 600 - 800 مليون نسمة بينما تضم في عضويتها بين 30 - 40 بلداً بما يتبع فرنسا لتوسيع تجارة المنتجات الزراعية التي تهم الطرفين كما أن إحصاء المجلس الأوروبي 4.7 مليون وحدة نقد أوروبية كمتاحات في الفترة من 1995 حتى 1999 وذلك بهدف دعم عملية التصنيع ودعم التعاون الاقتصادي ودعم التنمية المحلي من بلدان الأقاليم الأقل تطورا إضافة إلى تعزيز التعاون المالي والاقتصادي بين شمال وجنوب المتوسط.

إضافة إلى ذلك فإن هذه الحركة قد تدعم لرافق العربي في عملية تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي فربما كل ما يقلل من تردد الجانب الأوروبي في ممارسة دور فعال في عملية السلام بالمنطقة فإن الدور الأوروبي يتصاعد مع الوقت بالإضافة إلى الدور الأمريكي خاصة على المستوى الاقتصادي.

كما أن أقال ومستقبل المتوسطية يرتبط في الأساس بتطور أوضاع الجانب العربي وكيفية تسوية المشاكل الجارية المنطقة مع الجانب الأوروبي في موضوع الحركة غير أن ذلك لا يفي مساهمة الجانب الأوروبي في تقديم المزيد من التسهيلات والمساعدات المالية والفنية لتضييق البوابة التي تؤثر على مستقبل المشروع.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عمود مختار
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٢٩٥٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١١

الاقليمية، مرتبطة للتواصل، لا انها لم توجد لتجارات مشابهة تفضي الى العالم العربي بل انها اوجدت مبالغ يتعدى ان تكون حثيوية لبعض من الدول العربية وبغض النظر عن كل ذلك للشروعات الطموحة والتي ظهرت انكفازها في اطار صلبة السلام لا ان هناك مشروع العمل العربي المشترك وهو اقدم المشروعات المقترحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية غير ان الحديث والاعتناء به قد تزايد في الآونة الأخيرة منذ بداية التسعينات حيث حل عقد التجميعيات بالعديد من التطورات على المستويين المحلي والاقليمي في مجال العلاقات الاقتصادية على النحو الذي تم عرضه في الجزء الاول من هذا التقرير ويشير اهم التغيرات النشطة بإشارة مشروع العمل العربي المشترك التي تمثل أساسا فيما تساهل الجهات من فرص ومخاطر على اقتصاديات الدول العربية التي تمثل ساحة للصراع الاقتصادي منفردة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هناك الاتجاه الاندماجي لتكوين كتلتان اقتصادية متصلة تستطيع المنافسة في النظام الاقتصادي الجديد الاسر الذي اثر تضاؤلات عديدة حول : لماذا لا يشكل العرب كتلا واحدا خاصة ان مقومات هذا التكتل متوافرة؟ علاوة على ذلك فقد تصاعد دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي كما ان تزايد الحديث عن المشروعات الخارجية المطروحة على المنطقة - الاوسطية - والمتوسطية - ما بين مؤيد ومعارض اضافة الى ان فرض ومخاطر هذه المشروعات قد اوضحت مدى الحاجة لتفعيل العمل العربي الاقتصادي المشترك في ظل هذه التطورات خاصة ان الاقتصاديات العربية قد واجهت في حقبة التسعينات الضيق من التغيرات السلبية وتمثل أهمها في :
١- تزايد الضغط على الاقتصاديات بظان الخليج مع شعور اقتصاد كبرى الدول ومن ثم تراجع المراكز التنافسية نسبيا وتباطؤ معدلات نمو قطاع الحلي الاساسي في معظم البلدان المنتجة في جانب ضالة الخصار الاقتصادي التي فرضت على العراق وايسيا والسودان بالمشاكل والازمة شديدة وما أتت اليه من تدور للاوضاع الاقتصادية والمحيشية وعمليات النمو والازمة في ذلك الدول واستمرار تضائل قدرة الدول العربية على تطوير منتجاتها خاصة انتاجها الصناعي مقارنة بالكتل الاقتصادية المتقدمة وتراجع نصيب الاقتصاد العربي من الاقتصاد العالمي وفي التجارة الدولية.
٢- والمؤشر الاكثر أهمية بالنسبة للعمل العربي المشترك هو استمرار كشي نسبة التجارة البينية المتزايدة التي تتراوح ما بين ٥-٨ في المئة من التجارة الخارجية العربية . وبالطاقة فان التجارة البينية الأوروبية تشكل حوالي 70٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمنطقة يضاف الى ذلك ان نمو التجارة العربية في عام 1995 كان حوالي 11٪ مقارنة بحوالي 20٪ معدل نمو التجارة العالمي في نفس العام.
٣- وبغض ما أوضح ذلك ان هناك وضعا حرجا يمر به الاقتصادات العربية على نحو يثار على التعاون الاقتصادي المشترك بغير ما أدى الى تصاعد تباين واسع النطاق يدفع الى تفعيل التعاون الاقتصادي العربي - العربي وتطوير لنسج الاسما ان هناك خطوات اساسية تتم بشأن اصلاح الاقتصاديات داخل الدول العربية وتحرير التجارة فيما بين تلك الدول خاصة مع توافر ملامح هذا التعاون ووجود صيغ عملية لتفعيل لهجاته اسس قوية للمشروع الاقتصادي العربي.
ان التعاون الاقتصادي العربي لم يكن مجرد حلم او أمنية لا يستند الى اسس في الواقع بل يمكن القول ان الوطن العربي يحتمل من اكثر القامح العلم التي يمكن ان تشهد ثمارها وتكاسلا اقتصاديا على اسس قوية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح عبد الوهاب
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

السوق العربية المشتركة بين التحديات والتجارب

في عام ١٩٦٦ قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء السوق العربية المشتركة، ورغم مرور مائة وثمانين عاماً على هذا القرار لم يتحقق حلم السوق العربية المشتركة وفي الفترة الأخيرة دعا الرئيس مبارك إلى إحياء فكرة القمة السوق العربية المشتركة ووضعها في جدول أعمال أي لقاءات تجمع بين سيادته وبين الزعماء العرب ليكون للأمة العربية كيال اقتصادي كبير وتكون بداية من فكرة السوق الشرق أوسطية، ولأن الاقتصاد هو مفتاح السياسة وخصوصاً أن الدول العربية تمتلك مقومات ليام مثل هذا التكتل الاقتصادي من حيث توفر القوة البشرية والقوة المالية والموقع الاستراتيجي.

عبد الفتاح عبد الوهاب

عضو اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

وقد قامت عدة تجارب عربية للتعاون الاقتصادي بين بعض الدول العربية وأرضحت هذه التجارب بعض الصعوبات والعراقيل، والتي تمثل تحديات تواجه قيام السوق العربية المشتركة وتمثل منه التحديات في عدم التنسيق والرؤية التكاملية بين الدول العربية وعدم وجود هيئة إقليمية للمنظمات العربية وعدم توافر ضمانات وحوافز لتشجيع رأس المال العربي على الاستثمار في المنطقة العربية والتناقضات بين الفلسفات الاقتصادية التي تتخذ بها الدول العربية بالإضافة إلى العوامل السياسية من حيث اختلاف أشكال نظم الحكم وطريقة اتخاذ القرار والهامش الديمقراطي للمصدر. ويضيف البعض إلى ذلك الصعوبات التي تواجه انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية وبالتالي صعوبة التبادل السلمي وكذلك عدم الاتفاق على كيفية توزيع المكاسب الاقتصادية الناتجة من الاندماج الاقتصادي والتي قد تذهبها الدولة ذات المستوى الاقتصادي الأدنى نسبياً على حساب الدول الأخرى مما يؤدي إلى تزايد هذه الدول في قسوة فكرة الاندماج أو الانسحاب من التكتل، وقد حدث مثل ذلك في تجارب تكتل من دول أمريكا الوسطى وكذلك دول أمريكا اللاتينية، وينظر إلى التجارب الناجحة

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح عبد الوهاب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٦٥٩
المصدر :	الأهرام الاقتصادى "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢٣

فى هذا المجال نجد أن تجربة السوق الأوروبية المشتركة هي اقرب وأنجح هذه التجارب على الإطلاق والتي تعتبر تجربة يجب أن يمتدح بها عند تكوين أي شكل اقتصادي اقليمي، وقد بدأت بإنشاء منظمة للتعاون الاقتصادي الأوروبي عام ١٩٤٨ ويشمل ١٥ دولة أوروبية بالإضافة إلى تركيا بهدف تنظيم استخدام المساعدات الأمريكية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (وهو ما يعرف بخطة مارشال)

وبكذلك العمل على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء والبدء برفع حصص الاستيراد ترحيبا وانتمى عن هذه المنظمة انتماء المفاوضات الأوروبية عام ١٩٥٠ لتسهيل عملية المفاوضات بين الدول الأعضاء، وفي عام ١٩٥٢ بدأت خطوة جادة بإقامة المجتمع الأوروبي لبعض السلع والصناعات بين ست دول أوروبية بهدف تحقيق انضمام جزئى فى القطاعات السليمة والصناعية وترتب على ذلك إلغاء جميع القيود على تبادل هذه السلع مع رسم سياسات موحدة إنتاجية وتسويقية ، وفي عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقية روما بين الدول الست (فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج) والتي بمقتضاها نشأت السوق الأوروبية المشتركة لتحقيق هدف أساسي وهو تحقيق الوحدة السياسية ولكن عن طريق البدء بدمج الاقتصاديات كخطوة أساسية لازمة على أن يتم إلغاء جميع القيود على انتقال رأس المال والسلع بين الدول الست تدريجيا وعلى فترات محددة وتخفيض التعريفات الجمركية بنسب محددة خلال تلك الفترة، ونظرا لنجاح السوق الأوروبية المشتركة كقوة اقتصادية مؤثرة دفع بعض الدول إلى الانضمام إلى السوق وهي إنجلترا والبنمارك وإيرلندا وكان ذلك عام ١٩٧٣ وعلى أساس فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، بعدها تقلل هذه الدول كل قواعد السوق، وفي ضوء ما تعرضنا له من

معيومات وتحديات تواجه السوق العربية المشتركة وكذلك التجربة الأوروبية بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى على المستوى العالمي مثل اتفاقية الجات وغيرها ، فإن الدول العربية مطالبة وبفترة باتخاذ خطوات أكثر جدية في اتجاه الوحدة الاقتصادية لراكية ومواجهة التحديات الاقتصادية على الساحة الدولية، ويجب عليها أن تكون حريصة في اختيار صيغ التكامل والاندماج الاقتصادي ولكن بشكل تدريجي وصولا إلى السوق العربية المشتركة فيمكن أن تبدأ في شكل تفصيل جزئى لدن من السلع الاستراتيجية ولكن ذلك عن طريق المشروعات المشتركة بالاتفاق على تخفيض القيود أمام تنقلات السلع ورؤوس الأموال بالنسبة لهذه السلع أو المشروعات وبعد ذلك تتوالى خطوة أعمق وهي إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية وإلغاء حدودها حيث يتم إلغاء جميع أشكال القيود من تعريفات جمركية أو تحديدات كمية، ثم بعد ذلك الانتقال إلى شكل أعمق من أشكال الاندماج وهو ما يعرف بالاتحاد الجمركى حيث يتم تحرير التجارة من جميع القيود وتوحيد السياسات الخارجية خاصة سياسة التعريفات الجمركية في مواجهة الدول الأخرى، ثم بعد ذلك إذا ما تم توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول العربية تتحقق الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي وتصبح اقتصاديات الدول العربية وكتلتها اقتصاد دولة واحدة ويشراف عليها مؤسسات ومؤسسات ومنظمات تكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء، ويجدر الإشارة إلى أنه كلما أمكن ضم جميع الدول العربية إلى السوق والاندماج والوحدة الاقتصادية لزيادة قوة وفاعلية وتأثيرا على المستوى الاقتصادي الدولي .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مغازي شلي على
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي :السوق العربية المشتركة	رقم المصدد :	١٦٥٩
المصدر :	الاهرام الاقتصادي "مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

السوق العربية.. وحق الدفاع الشرعي

[illegible]

مغاوری شتبی علی

باحث في شؤون الاقتصاد الدولي

[illegible][illegible]

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	مغاروري شلي على
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي:السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	١٦٥٩
العدد :	الاعوام الاقتصادية"مجلة"	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٣

- تزايد الضغوط الدولية ضد المظالم العربية لإسرائيل خاصة من الدول الكبرى التي ملحت بوجبة كبير في دائرة المظالم العربية لإسرائيل وأصبحت أكثر عروضة للخصائص بسبب هذه المظالم في ظل قبول الانتاج.

- تزايد عدد الشركات الدولية للتنشيط التي تعمل بإسرائيل أو لها فروع وتوكلات بها خاصة في مجال التكنولوجيا، وهي مايعني تزايد المصالح للدول العربية في إسرائيل مقارنة بما كانت عليه في بداية تطبيق المظالم وذلك من التمتع أن يكون هناك لمصالح عالية من الدول العربية التي لها مصالح في إسرائيل تمارض قرار تنشيط المظالم العربية لإسرائيل في حالة فشلها من جانب لثمة العربية وهذه العوامل بلا شك تشجع قوة وداعية للمظالم العربية لإسرائيل وإن كان من الممكن التعامل معها من منطلق أنها توسع مساحة عمل المظالم ويجعلها أكثر حسما في حالة تطبيقها بحزم ودون تردد أو استثناءات ويجعلها قضية لمن يقرى العرب.

- الأوضاع الاقتصادية العربية التي تؤثر على مظالمها إسرائيل: تتمثل هذه الأوضاع في الاتي - زيادة الاقتتاع الاقتصادي للدول العربية على العالم وتزايد درجة انتمائها في الاقتصاد العالمي، وهو مايعني أن للمصالح العربية التي ستنتج بتنشيط المظالم الاقتصادية لإسرائيل وللشركات التي تتعامل بالكملة مع دول العالم وبالتحديد مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثل حوالي ٢١٪ من تصاميرات العربية الاجمالية ونحو ١٢٪ من الواردات العربية الاجمالية. لوكانت تلك المصالح في مجال الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية وبالتحديد الاستثمارات الأمريكية في الدول العربية حيث تعتبر الولايات المتحدة هي للمستثمر الأجنبي الأول في الدول العربية.

- انماط التنمية في العالم العربي والتي خلقت وبعمق التنمية الاقتصادية للخارج وجمعت الاقتصادات العربية أكثر عرضة للتأثر بالكتلومات الدولية الخارجية خاصة في مجال الغذاء، حيث تبلغ فاتورة الغذاء العربي ٢٠ مليار دولار معلة ١٦،٦٪ من الواردات العربية، وهو مايعني ضعف نسب الاكتفاء، فالتأي العربية من السلع الأساسية والتي تبلغ ٢٤٪ للزيوت النباتية وحوالي ٦١٪ للآلبان وحوالي ٣٧٪ للسكر على سبيل المثال وهو مايعني إمكان استخدام هذا الضعف كسلاح ضد الدول العربية في حالة تشديد المظالم وتأثر الدول العربية بها.

- تزايد حالة التفكك العربي وضغط التصديق في مجال المظالم وتراجع العديد من الدول العربية عن تطبيق تعليمات المظالم تحت تأثير الضغوط العربية صروا والأمريكية خصوصا. ولأنك أن هذه الظروف العربية تقل بد المظالم العربية، وتجعلها تنحرف بتصويب خيها من رغبة الأعمال المحلية ومن تعامل بعض المصالح للدول العربية نفسها، ولكن يمكن القول أن هذه الظروف الدولية والعربية رغم تأثيرها على المظالم العربية لإسرائيل إلا أنها لا تكتف هذا كسلاح العربي فاعية وتكمل عدم التفتت على الاقتصاد الإسرائيلي وفرض الإزمار الاقتصادي والعربي الإسرائيلي، وفي لوسا الظروف لأنها تضع على كامل الدول العربية مزيدا من الجهد والاجاء لاستخدام هذا كسلاح مقارنة بالمضي ويأتي سلاح المظالم العربية لإسرائيل سلاحا فعالا ومهما، وتبقى أهمية من أنه يقع في التفتت بين خيار الحرب أو السلام، فليس هناك إجماع عربي على إعلان العرب على إسرائيل، وليس هناك اقتناع إسرائيلي بوجهة حقيقي نحو السلام، ومن ثم يولي خيار المظالم العربية لإسرائيل الجبل للظروح والتي سيلقي إجماعا عربيا ويمكن أن تنتج بديسة بشرط أن تلشد الدول العربية جميعا ببدائل مظلمة مشددة على إسرائيل وتعيد النظر في توجهاتها الاقتصادية تجاه إسرائيل وأمريكا على وجه الخصوص.

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق أوسطية

الموضوع الفرعي : المؤلف العربي: السوق العربية المشتركة

المصدر : الأهرام

اسم كاتب المقال : ایمان مصطفیٰ

رقم الملف : ٤٩٦٠٢

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/٣١

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية:

الإعلان عن بدء قيام السوق العربية المشتركة اعتباراً من يناير المقبل
اقترح إنشاء اتحاد عربي لأجهزة الرقابة وحماية المستهلك

الذين الضاربة على الدول العربية
والعمل على الإنكار على خطبها أو
مهايلتها باستمرار حليفية ذلك
للخليفة عبد الله من الانتعاش
وتحريره من يد اليهودي والفاشي رفع
والتأثير والاستبان
أما القائد العربي السيد
لذلك أنه في الزفة الثانية على الرنة
الانتعاشية أن قائد حلفاء على
أهل العربية استنوا من شذوات السلب
ذلك أن سبع من رعية تتوزع احتياطية
من حشد الخسيرة العربية على تتوزع
الاحتياطية من لسلطات بعض الدول
العربية لا على السلطات استوردها
العربية الأخرا ليس على مناعة السيد
السلب، لذلك فإن مناعة السيد
والسلب ينبغي أن تزيد من سلطان
القضية اليهودية خصصا عن أن
عربية عن التفتية للسلب، أو أن
لا يتأثر اهتماما على استوردها



وفي هذا الإطار فقد أوصت
الامانة العامة مجلس الرعية
الاستثنائية بان تكون
الاجتماعات الشهرية مقتصرة
في الغالب على معالجة
الشؤون الخاصة بالخدمة
بدون اموال كنسية وذلك
بهدف التقليل من نفقة
والتيسير على من قد يجتهد
في قطاع العمل الخاص.

تطوير هذه الشركات من خلال وضع نماذج جديدة في إدارتها وأسلوب تمويلها وفهم احتياجاتها سواء بشراؤها أو إدارتها مرحليا؛
 ٢- رؤية اتجاها زمني الأمامي: اتبعت تلك الرؤية بالطلب على شيء مطلوب بالطبع للتركيز في الإسراع بمنظلة اتجاها زمني الكمي، والنتيجة

[illegible]

تسبب الاستثمار في
البنية التحتية للشركة خلال
السنتين الماضيتين، وهو ما
صاحبه نمو في المبيعات
والتكاليف في مختلف
القطاعات. في سياق
الاستثمار في مجال
البنية التحتية، وفي ظل
الظروف الاقتصادية
التي تواجهها الشركات
التي تعمل في القطاع
البنكي، فإن الاستثمار في
البنية التحتية للشركة
يعد من أهم الأولويات
التي يجب أن تهتم بها
الشركات، وذلك من أجل
تحسين كفاءة العمليات
وخفض التكاليف، مما
يساهم في تعزيز الربحية
والتنافسية في السوق.



■ احمد جويلى

مجلس شركات قابضة غربية
شركة لوضع تصورها لما
يمكن ان تؤديه تلك
الاحكامات للإعدادات وتمثيل
تعلن ان الهيئة المشار
تتمتع بامتيازات من حيث
مستوى ذلك في القوة
استجابة والاستين للمجلس
الفرز ان تعدد في يمينه
التي

وإلى لقاء مع الدكتور محمد جبري كشف عن أنه بدأ بالفعل في تلقي عدد من المقترحات والتصورات من الاتحادات من تقديمها لتتصور الخاص بالأمانة العامة وحدة الإنصاف وأن جميع نتائج العمل يتم ذلك كخطوة أولى في العمل على تحقيقها من ناحية أخرى أودع الدكتور

وعلى إمتعة البولي ستيرين
عربية المشتركة في حال
معرفة البنية والتصميم
ظهور عمل كل الاعمال
في حين انشغال الاسراري
التعاوني للخدمات التي
الاعمال مع الاثمن
التطورات الاقتصادية (التي
وتصمم لهذا التوسيع
في العمل على مفعول
في مجال الاستثمار
العام، كما ان كانت
شمال شجع الاعمال
الافلا شركات عربية كبرى
في مجالات اقتصاد
الاعمال الفنية والتكاري
شركات الجنية والتك
في ظل عجلة الاعمال
الاساسية الإسلامية
الاستثمارية المحلية
استثمار القطاع
استثمارها في المشروعات
الاساسية في كل تعاون
عربية مع الخصخصة

كتبت - إيمان مصطفى : بدأت أمس مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية أعماله الاجتماع للشركاء في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية للشركاء في التجارة والاعتماد الاقتصادي لتنفيذ والتابعة الخاصة بالشرق العربي المشتركة القائمة في نظام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. وصرح د. أحمد جويلى الأمين العام للمجلس بأن

من القدر أن تملأ في مارس من العام ٢٠٠١ سوق التجارة العربية البينية، وذلك للتحركات في الآثار المتوقعة للمسجدين والتطورات الاقتصادية العازلة على المستوى العربي وشبه الإقليمي والإقليمي، وعلى التجارة العربية عامة وبصفة خاصة كما ستتناول الفقرة تحت دراسة المصناعات الخفيفة فتح باب المفاوضات في بعض المجالات في نطاق اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومقرها جنيف.

التسليم الكامل لسلطاتها
في داخل الإحصاء في
الخدمة من الأمانة العامة
إلى الإحصاء من قبل
الإحصاء من قبل
التسليم الكامل لسلطاتها
في داخل الإحصاء في
الخدمة من الأمانة العامة
إلى الإحصاء من قبل
الإحصاء من قبل

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	رأفت أمين
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٤١٦٠٧
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٥

في منتدى اللجان العربية لفرقة التجارة الدولية الاهتمام مصري بتهيئة المناخ لإقامة السوق العربية المشتركة دور مهم للقطاع الخاص العربي في تحقيق حلم التكامل الاقتصادي

صرح محمد فريد خميس رئيس اللجنة المصرية لفرقة التجارة الدولية بأنه تم التوقيع على ميثاق إنشاء منتدى للجان العربية لفرقة للتجارة الدولية وذلك في ختام أعمال المنتدى والذي بحث خلال أعماله التي استمرت يومين مواقف لقادة السوق العربية المشتركة، حيث أجمع المشاركون في فعاليات المنتدى على أهمية تكاتف الجهود العربية لتحقيق الاستقامة من المعولة وذلك بالإلتزام في منظومة الاقتصاد العالمي وتجلب مفاطرها بالحفاظ على الهوية العربية دون تحريف.

وأكد الدكتور خميس الجمل وزير التنمية الإدارية الأسبق أن للشركات الاقتصادية الجديدة أصبحت تلقى سرعة في الفصل بالانجازات التجارية التي جانب سرعة التناول وذلك بما يتفق مع التحويلات الدولية خاصة ما يتعلق بزيادة حجم التجارة الدولية وحركة انتقال رؤوس الأموال والمستثمرين والقطاعات والشركات خاصة القدرات ووجود مصارف فورية أن يغني نشاطها المبررة الأرضية كلها.

وأشار الدكتور الجمل إلى أن بعض الدول اعتبرت أن الجهد إلى التحكيم هو انقلاص من سيادتها فلم تتقبله بسهولة تلك لأن القضاء اعتبر أن الجهد إلى التحكيم هو انقلاص من الخصائص وأوضح أن بدء الاهتمام بقضية التحكيم التجاري انعكست في الوطن العربي في مشورتي الأولى هي الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها عددان العربية أو العديد منها وقصود التنشيط في مصر والوطن العربي في التحكيم الوطني الدول العربية أن تم يكن أي جديها.

وأكد محمد مصطفى رئيس فرقة التجارة الدولية بالإن أن هناك الشائعا ناسا بأن التوصل إلى التكامل الاقتصادي العربي هو الطريق الوحيد من أجل أن تخلص الدول العربية منها غبار الخلاف.

وأن تلتزم كل مبادئ التنمية الحقيقية وأن تلتزم على القواسم المشتركة لإحياء بناء هذه الاقتصاديات وفق الأرواح الجديدة ووفق كل عواصم التحديث والتطوير التي انضمت إليها.

وأكد المهندس اسماعيل عثمان رئيس الفرقة للاتنية - العربية للتجارة والصناعة ضرورة إيجاد البنية التحتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتوسع في تكوين الشركات التجارية واستدامة مع الشركات العملاقة. واستحدثت الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لها القدرة على تحقيق الدخل الإضافي وتلعب دورا حيويا في الاقتصاد وتزاد دخل الأفراد والائتمانات المالية الدولية وأما رأسها تلك التي تولى أهمية خاصة للمتابعة خطط الدول التنموية لأنظمة الترافيق التي تحول دون تحقق الاستثمار إلى أسواق تلك البلدان وانحائها كشريك فعال في منظومة الاقتصاد العالمي.

وأكد الدكتور عبد العزيز رئيس العام للمصارف العربية ضرورة اهتمام البلدان العربية بزيادة مساهمتها في الخارج ورفع مساهمتها من التجارة العالمية مشجرا إلى الاهتمام القصوى التي توافرها الحكومة المصرية لتقديم زيادة الصادرات مستهدفا تلك القطاعات الحيوية الحقيقية للإلتزام العمل في الاقتصاد العالمي. وبما أن ضرورة واقع القدرة التنافسية للمع المصرية وللبلد تكلفة إنتاجها من خلال زيادة التنافسية العامل ورأس المال وتخفيف أعباء الضرائب والتأكد رئيس اتحاد المصارف العربية فعلى معدلات التجارة المحلية الدول أعضاء منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم انضمام أسواق تلك البلدان حيث تضم ١٧٤ مليون نسمة يمثلون ٦٦ ٪ من إجمالي السكان في الدول العربية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة
المؤلف :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	رافت امين
رقم المجلد :	٤١٦٠٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١١

وأوضح محمد أبو العينين أن موضوع المادة السوق العربية المشتركة كان مطروحا على جنود أعمال اللغة العربية غير النامية التي عثت بالفاخرة اخترا، وذلك لضمان مشروع قرآن القصص اعدته مصر وعرض بالفعل على الاجتماع التحفيري لوزراء الخارجية ولأن لم يستبعد مؤلفا التي تنص على التركيز في هذه اللغة على شخصية الفلسطينية ومن التوسع في يجرى هذا الموضوع على لغة العربية القديمة في عمان خلال مارس المن، وقد كان مشروع القرار يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية وهي تشجيع الاستثمارات والمروعات العربية المشتركة والامة الاتحاد الجمرتي خلال طبر سنوات والامة لتسوي العربية المشتركة خلال خمسة عشر عاما. وأشار إلى أهمية دور القطاع الخاص العربي في تحقيق حلم التكامل الاقتصادي العربي خاصة مع تعاليم دوره في الاقتصادات العربية، ولأن أبو العينين لاقاة مناطق جرة حربية متعدي الاطراف بين الدول العربية في بؤرة استراتيجية مقارة بتمانية لعملة المصالح العربية وتوجيه هذه المناطق نحو الصناعات المتقدمة كتكنولوجيا مثل المواد الجديدة والمواد البيوتكنولوجية والمواد البنية والبرمجيات والصناعات البرمجية وانتاج المكونات الصناعية مع انشاء مراكز متطورة لتدريب وتأهيل القوى العاملة العربية بما يسحب للتطورات التكنولوجية المتقدمة ويوفر فرصا للعمل في الصناعات الجديدة ويأجر جيدة بما يغطي من الجهود للمصنعة الجديدة.

وتحدث عن تجربته الشخصية في مجال العمل البرلماني العربي والمشاركة من أجل المساعدة في اقامة السوق العربية المشتركة حيث اشار إلى أن تقرير اللجنة البرلمانية المصرية لأشياء للسوق العربية المشتركة والذي تم اعداده وكان مقرا لهذه اللجنة ولم مناقشته على مستوى وزراء الاقتصاد والمالية والتجارة والتعاون الدولي العربي ضمن عددا من المحاور منها أهمية تسريع التوازن والعدالة في توزيع مكاسب وتكاليف التكامل بين الدول العربية، وأهمية ترسيخ اليات التتبع ومتطلبات السوق ومرافقه الشاؤون في مسؤوليات القوي الاقتصادية بين الدول العربية الاطراف في معاملة خاصة مرتبة مرحلة للدول الآن بما هو يحقق روح التكامل والتضامن الاقتصادي.

ويؤكد محمد أبو العينين رئيس الجمعية العامة للمستهلكين بالانحياز العام للتكامل التجاري أن الدول العربية قطعت في العامين الاخيرين مرحلة مهمة من انطلاق واستمرار التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وإن كانت قد التهمت بالظلال بسبب اعتمادها على صادراتها على مستوى الصادرات النفطية التي تعرضت للاضطراب وانخفاضات ذلك على الدول النفطية وغير النفطية على السواء. وقد شهدت هذه الفترة تنوعا وتطويرا بعيد المدى في استثمار الموارد وبناء البنى التحتية والصناعات والقواعد الانتاجية في المستثمرات ومقدم الدول العربية شغلت الصناعات التحويلية لوجه خاص ومساهمة من الخدمات وسوق المال، مشيرا إلى أن هذه التطورات لم تنعكس بالقدر الكافي حتى الآن على التجارة الخارجية العربية خاصة في مجال الصادرات والواردات التجارية العربية البينية سلعيا وجسدا وحرية، وليس الاصول والاستثمارات البينية ونمو الصناعات التحويلية الحكومية المشتركة للمستثمرين بين الدول العربية. فوفقا أن الدول العربية لم تترك خسر الآن أن تتركها نحو التكامل معطل ضرورة ملحة لخدمة مصالحها جميعا، حيث أن التكامل يمنح كل دولة عربية سوقا عالمية اوسع من سوقها المحلية لتتمتع بصادراتها وتكثيف جدرانها الانتاجية بتكامل طاقاتها، وإن انضمام السوق يتركب عليه جذب الاستثمارات الخارجية إلى المنطقة العربية اعتمادا على الحجم الكبير للسوق وبالتالي توسيع الطاقات الانتاجية وتوليد فرص العمل الجديد ومعالجة التطورات التكنولوجية العالمية وتكثيفها البنية والانتاج في الاقتصاد العالمي وتدعيم تجارتها البينية والصناعة، وأن التكامل الاقتصادي العربي هو الامانة التي لا يمكن الوجودا لتكاملية البنية والفكر والتخلف العربي.

وسوف يسمح لتقائيا بمرتبة اجزاء في مسابقات النقل ووسائل مواصلات والخدمات والمعلومات وتطور مختلف الخدمات والمعلوماتية احتياجات التوسع الاقتصادي والشاؤون الاجتماعي والاندماج اسواق المال ومع المؤسسات والشركات في كينيات غير واكثر تناسية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	الجرينة
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٤٦٦٠٨
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٦

سوق عربية مشتركة للمنتجات العربية البلاستيك



حسن زكى

وقال إن العالم العربى يستطيع أن يستفيد فهدا كنهرا من التبادل التجارى العربى البهيمى فى مجال خامات ومنتجات البلاستيك نظرا لتغير هذه الصناعة فى العديد من الدول العربية إضافة إلى توافر المواد الخام فى العديد من الدول العربية مثل ليبيا والعمونى وكويت والامارات العربية والفران التى يوجد فيها أكبر خط إنتاج على المستوى العربى ، ومن المبرر أن احتياجاته تستمر من الخامات تعمل على مليون طن سنويا بينما لا يتجاوز إنتاجها من هذه الخامات ٢٢٠ ألف طن فقط ٢٠٠ ألف طن تنتجها شركة سيندى كبرى من الجوى أثبات و ١٢٠ ألف طن تنتجها شركة المتروكيميات المصرية من خامات الـ (P.V.C) أما على مستوى أنشطة الاتحاد فهدا أصبحت مصنوعة الاتحاد العربى للصنع ١٦ دولة عربية ، وهذه تم انتخاب نائب رئيسه لرابس الاتحاد فى المغرب وهو السيد محمد زيانى رئيس اتحاد المصنعين هناك.

البلاستيك من خلال هذه الشركة حيث أنه لهد الشروعات الرابسة للاستثمار فى القشرة الأولى وفى مستحضرها مينة لتصنيع وسول بلاكى لك فاجا على المستوى العربى ليقضى هذا المشروع من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة أحمد جوالى ، وأصاب السيد حسن زكى أنه قد تم الاتفاق مع نقه التجارة الدولية على منادى الاتحاد العربى بيل القرض القومية لتجارت البلاستيك والإلاع لتجوين بهذه القرض.

محاولات عديدة تميل الآن من أجل إيجاد سوق عربية مشتركة للمنتجات البلاستيك فى العالم العربى ، ولتؤكد هذه المحاولات على إنشاء شركة مساهمة تتولى استثمار احتياجات منجى البلاستيك من المواد الخام بأسعار مخفضة من خلال تعاقدات سنوية ووفقا للميزة النسبية لكل دولة عربية ثم مساعدة المنتجين أيضا من خلال هذه الشركة على تصنيع منتجاتهم فيما بين الدول العربية أو تصنيع لإنتاج العربى للخارج كنواة لإيجاد سوق عربية مشتركة لهذه المنتجات.

صرح بذلك حسن زكى رئيس الاتحاد العربى للبلاستيك ورئيس شعبة صناعة البلاستيك بالاتحاد وقال أن الشعية المصرية قد وقعت أيضا على الصامعة فى إقامة شركة لتصنيع معدات هذه الصناعة لتعظيم الاستفادة من الطاقات التصنيعية المتاحة وبإير السلفة فى ٤٠٠ مصنع على مستوى مصر من بينها للصانع القابلية لثوبية العربية للصنوع والقارة على إنتاج معدات هذه الصناعة ، وقال أنه يجرى أيضا تأسيس شعية متكاملة لصنوع هذه المنتجات فى

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	الجزيرة
رقم العدد :	٢٩٩٤
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٢٥

في ظل تحديات «العولمة» .. والكيانات الاقتصادية العملاقة

السوق العربية المشتركة .. ضرورة حياتية

القطرية (2000 سلمة من 6 دول حتى الآن) والرسم والضرائب ذات الأثر المباشر للرسم الممركية. غياب قواعد للنشاط التشغيلية (جار العمل في وضعها)، معاملة متباينة المناطق الحرة، غياب قواعد خاصة مبررة لحصانة الدول الأقل نمواً الصنف المؤسسي (إدارة (للنظرة) غياب تحرير حركة الخدمات البينية، غياب قواعد لتحسين الاستثمارات البينية، ضعف كفاءة التجارب العربية مثل للتقنيات الإبداعية في النطاق المبركة وهذه الإجراءات .. وهو ما يؤكد أنه لا يتسنى المبرور من مرحلة (النظرة) الحالية إلى مرحلة (الاتحاد المبركي) ثم (السوق المشتركة)، لا التطوير والتعديل شامل (النظرة) أو لا ثم الأعضاء الجدد الصراخ الثالث، ثم عضلة استكمال (النظرة)، مع اختصار مرحلة (النظرة) زنيا إلى خمس أو ست سنوات.

الرأي الثالث

يتأذى بوضع مشروع جديد شامل متكامل للسوق العربية المشتركة الكبرى، بملفها التتويجى والفنى والموضوعى البنى، ونظامها الجغرافى الواسع الذى يشمل جميع الدول العربية لا يدارس ذلك الأرى مختلف المناطق الحالية كما أن التجارب الثنائية لمناطق التجارة الحرة للتشامة بين بعض دول العربية، أو التجارب الثنائية للتشامة بين بعض دول العربية (مثل مجلس التعاون الخليجى، ومجلس العربى) يظهر فيها باقتدارها خطوات تمهيدية جزئية وقوة دافعة تستند على أعداد الأربعة الاقتصادية العربية، لبقول واستيعاب مشروع «السوق» الكبرى المستقبلية، يلعب ذلك الأرى أيضا إلى أن وضع مشروع جديد شاملا مخطط يسمح باستيعاب المتغيرات الاقتصادية الدولية مثل العولمة والهجاء، وخافرة انتشار وتعميق التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

فكرة السوق

أضاف أبو العوينين في دراسته

أكدت دراسة اقتصادية مهمة إنشاء السوق العربية المشتركة في الوقت الحالي، مؤكدة بالتصريحات الاقتصادية المالية للملاحة: والكيانات الاقتصادية العملاقة.

أشارت الدراسة التي أعدها دجل الأعمال محمد أبو العوينين رئيس الشفحة العامة للمستثمرين باتحاد الغرف التجارية. أن فكرة السوق اقتضت في الفترة الأخيرة اقتناعا متزايدا لدى الرأي العام العربى والمحكومات القريبة.

وأوضح أبو العوينين أن فكرة السوق، نشأت بمشأ عبر سنوات طويلة، من المفقيرين والفخيرة وصانعي السياسات ومخضري القرارات العرب في المحركات ومؤسسيات العمل العربى المشتركة.

كما تضمنت للاختصار العلمى في تجربة السوق العربية المشتركة في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وجعلها منذ يناير عام 1965، حتى الآن (14) دولة تم في إطارها خفض الرسوم المبركي بين الدول الأعضاء بنسبة 70/100 بمعدل 10٪ سولوا وهو الاتجاز أو المظهر الوحيد لوجود المنطقة، أعاد ذلك شأن هناك مجموعة واسعة من السياسات تتفق فعاليتها تتعرف بها الجامعة العربية في اجتماعات للنفس الاقتصادي والاجتماعى يؤكدها (التقرير الاقتصادي العربى الموحد السنوى يدل عليها تراجع التجارب العربية البينية وليس تنمها في ظل تطبيق البرنامج التقليل للمنطقة وأهم الطيات والقود غير المبركة والمنظومة الزراعية، والاستثمارات

الرأي الثاني

يتأذى بالاطار المبركي الأوسع شاملا لتحرير التجارب من حيث الحجم وليس القانونية، للتشام في منظمة تجارية الحرة العربية الكبرى، كقوة وقاعدة للسوق المشتركة في المستقبل. بدأ تطبيق ذلك منذ يناير 1988 إلى إطار جامعة الدول العربية وانضمت فيها حتى الآن (14) دولة تم في إطارها خفض الرسوم المبركي بين الدول الأعضاء بنسبة 70/100 بمعدل 10٪ سولوا وهو الاتجاز أو المظهر الوحيد لوجود المنطقة، أعاد ذلك شأن هناك مجموعة واسعة من السياسات تتفق فعاليتها تتعرف بها الجامعة العربية في اجتماعات للنفس الاقتصادي والاجتماعى يؤكدها (التقرير الاقتصادي العربى الموحد السنوى يدل عليها تراجع التجارب العربية البينية وليس تنمها في ظل تطبيق البرنامج التقليل للمنطقة وأهم الطيات والقود غير المبركة والمنظومة الزراعية، والاستثمارات

الرأي الأول

يتأذى باليهده من قصد الأذى السوق للصغيرة المتواضعة التي تقتل في ثلاث دول ولها مصر وليبيا والعراق، كما تشتمل حالتها وتعدلتها في الوثيقة للفتة إلى المتسقين من مجلس الوحدة الاقتصادية التي تظهر أن تلك السوق غير قابلة لتطبيقها وهناك محاولة لاستغلالها بين الدول الثلاث ومحاولة ترسيخها فيما بعد لتضم باقي الدول.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة
المصدر :	العالم اليوم
العدد :	رقم العدد : ٢٩٩٤
التاريخ :	٢٠٠٠/١١/٢٥
العدد :	اسم كاتب المقال :

العربية، اعتماداً على الهجوم الكبير
الفسق، وبالتالي توسع النشاطات
الاقتصادية، وتزايد فرص العمل
الجديدة، وملاحظة التطورات
التكنولوجية العالمية.
الموارد الاقتصادية العربية
الطبيعية والبشرية والمالية ومجموع
السوق المستهدف، وتوفر البنى
الفرص لرؤوس الأموال العربية،
لتسويق مصادرات أعلى لعمالة
الاستثمار، بما يصب في دفع ويعزز
النمو العربي لتوظيف أمواله في
مشاريع مع تطورات الإصلاح
والتحديث الاقتصادي، وبالتالي
تساقب الأنظمة الاقتصادية
والاجتماعية، والتحسن الواضح في
مناخ الاستثمار في جميع الدول
العربية، وتطور أسواق المال
والصناعة المصرفية في معظم
الدول العربية بصورة ملحوظة.
علماً بأن رؤوس الأموال العربية
للمدة أو المستمرة بالإيداعات
فيها وفي الخارج تزيد الآن على
ألف مليار دولار في معظم
الدول العربية.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة سوق مشتركة، أداة
التي والأدنى الوحيد لتكامل الإفادة
والنقد والتلف العربي، بحيث ما
يتمتع من توسع كمي وتطور نوعي
في النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص
العسل الجديدة، وتخصيص الموارد
البشرية للاستجابة للاحتياجات
سوق العمل، وإيجاد قاعدة علمية
تكنولوجية ذاتية لبعوث التطوير
في الصناعة والزراعة والخدمات
الحقيقية للرد، وتحقيق رخاء
وإزدهار اقتصادي للمجتمع والمواطن
العربي.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة «سوق مشتركة» ينتج
عن قيام كيان اقتصادي كبير،
يمكّنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع
عصر العولمة، ويقاوم تقلب المعايير
في عصر الكيانات الاقتصادية
الكبرى، من المصالح العربية على
الساحة الاقتصادية العالمية، في
جميع الاتجاهات والمجالات.

السواء شهدت الفترة توتيراً
وتطوراً بعيد الذي في استئثار
الموارد وبناء الهياكل الاقتصادية
والقواعد الانتاجية في اقتصادات
معظم الدول العربية، شملت
الصناعات التحولية بوجه خاص
ومستلزمات من الخدمات، وسوق المال
لأن تلك التطورات لم تتمكن بالتدريج
الكافي حتى الآن على التجارة
الخارجية العربية خاصة هيكل
المصادرات والمبادلات التجارية
العربية البينية إقليمياً وإقليمياً
ومحلياً. رؤوس الأموال
والاستثمارات البينية ونسبها، و
للأسواق القومية المشتركة
للتعاون بين الدول العربية.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة سوق مشتركة، أداة
التي والأدنى الوحيد لتكامل الإفادة
والنقد والتلف العربي، بحيث ما
يتمتع من توسع كمي وتطور نوعي
في النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص
العسل الجديدة، وتخصيص الموارد
البشرية للاستجابة للاحتياجات
سوق العمل، وإيجاد قاعدة علمية
تكنولوجية ذاتية لبعوث التطوير
في الصناعة والزراعة والخدمات
الحقيقية للرد، وتحقيق رخاء
وإزدهار اقتصادي للمجتمع والمواطن
العربي.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة «سوق مشتركة» ينتج
عن قيام كيان اقتصادي كبير،
يمكّنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع
عصر العولمة، ويقاوم تقلب المعايير
في عصر الكيانات الاقتصادية
الكبرى، من المصالح العربية على
الساحة الاقتصادية العالمية، في
جميع الاتجاهات والمجالات.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة «سوق مشتركة» ينتج
عن قيام كيان اقتصادي كبير،
يمكّنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع
عصر العولمة، ويقاوم تقلب المعايير
في عصر الكيانات الاقتصادية
الكبرى، من المصالح العربية على
الساحة الاقتصادية العالمية، في
جميع الاتجاهات والمجالات.

الأكثر تفتقراً ومصادراً للموارد
المالية الأكثر توافراً. في
تحترب على ذلك حدوث
تقلبات اقتصادية مستقلة
مستقلة، ينتج عنها بؤرة مصالح
جديدة، يمكن أن تتحول
في صراع مستقلة مثل المصروفات
للشركة، ونوع الأسواق المالية
وتنمية الموارد الجماعية للتنمية
والاستثمارات.
■ اكتساب «السوق» صفة
مخصصة لها في إطاره، وجعلت الكتلة الاقتصادية للتصنيع
ذات الكفاءة والقدرة التنافسية على
الاستثمار في الأيدي العاملة،
تتمتعون أن تزيد مكانتها من
المنتجات والمصادرات الاقتصادية
الخارجية، وتتميز مركزها
الاقتصادية في الكيانات والقدرة
على التصنيع لخدمة مصالحها
على الساحة الاقتصادية العالمية.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة «سوق مشتركة» ينتج
عن قيام كيان اقتصادي كبير،
يمكّنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع
عصر العولمة، ويقاوم تقلب المعايير
في عصر الكيانات الاقتصادية
الكبرى، من المصالح العربية على
الساحة الاقتصادية العالمية، في
جميع الاتجاهات والمجالات.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة «سوق مشتركة» ينتج
عن قيام كيان اقتصادي كبير،
يمكّنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع
عصر العولمة، ويقاوم تقلب المعايير
في عصر الكيانات الاقتصادية
الكبرى، من المصالح العربية على
الساحة الاقتصادية العالمية، في
جميع الاتجاهات والمجالات.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة «سوق مشتركة» ينتج
عن قيام كيان اقتصادي كبير،
يمكّنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع
عصر العولمة، ويقاوم تقلب المعايير
في عصر الكيانات الاقتصادية
الكبرى، من المصالح العربية على
الساحة الاقتصادية العالمية، في
جميع الاتجاهات والمجالات.

ان فكرة «السوق» اكتسبت
السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً
لدى الرأي العام العربي والمفكرين
والرأسماليين والهيئات العربية على
السواء، وليس أدل على ذلك من
مئات المؤتمرات والندوات
في كل موقف أو مناسبة كذلك عدد
من القادة العرب الآخرين كذلك ما
دار حولها من مقالات وما صدر
من قرارات من الاتحاد العربي
العربي، وإقامة تشكيلة لجنة
مخصصة لها في إطاره، وجعلت الكتلة الاقتصادية للتصنيع
ذات الكفاءة والقدرة التنافسية على
الاستثمار في الأيدي العاملة،
تتمتعون أن تزيد مكانتها من
المنتجات والمصادرات الاقتصادية
الخارجية، وتتميز مركزها
الاقتصادية في الكيانات والقدرة
على التصنيع لخدمة مصالحها
على الساحة الاقتصادية العالمية.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة «سوق مشتركة» ينتج
عن قيام كيان اقتصادي كبير،
يمكّنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع
عصر العولمة، ويقاوم تقلب المعايير
في عصر الكيانات الاقتصادية
الكبرى، من المصالح العربية على
الساحة الاقتصادية العالمية، في
جميع الاتجاهات والمجالات.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة «سوق مشتركة» ينتج
عن قيام كيان اقتصادي كبير،
يمكّنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع
عصر العولمة، ويقاوم تقلب المعايير
في عصر الكيانات الاقتصادية
الكبرى، من المصالح العربية على
الساحة الاقتصادية العالمية، في
جميع الاتجاهات والمجالات.

■ التكتل الاقتصادي العربي
في صورة «سوق مشتركة» ينتج
عن قيام كيان اقتصادي كبير،
يمكّنه أن يشتمل بكفاءة العمل مع
عصر العولمة، ويقاوم تقلب المعايير
في عصر الكيانات الاقتصادية
الكبرى، من المصالح العربية على
الساحة الاقتصادية العالمية، في
جميع الاتجاهات والمجالات.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	فضي النادي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٣٠٠٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٦

اقتراحات غير تقليدية لإنشاء سوق عربية مشتركة

■ فضي النادي ■

ثالثه: وجود قاعدة صناعية محلية تساهم في الوصول بالانتاج العربي في بعض الدول الى مستوى جيد.

رابعاً: إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بالفصل والذي يحتاج الى الدعم الدائم، ولعلني اقترح هنا طرقاً عليا غير تقليدية يمكن ان تسرع بإنشاء السوق العربية المشتركة التي ندعو اليها وتلتفص فيما يلي:

■ مبادرات مشتركة تبدأ بما يمكن ان نسميه مجموعات للتعاون من رجال الأعمال في كل الصناعات العربية والمرفق التجارية تدفع التجارة البينية في الدول العربية في اتجاه إنشاء السوق وتطوير طرق مشتركة للتسويق والمباداة والتخطيط والتنسيق المسبق.

■ تفعيل دور الجامعة العربية - بيت كل العرب - ليجاد آليات فاعلة لازالة العوائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

■ ازالة العوائق البعديّة بين الدول الأعضاء.

■ ضمان حرية الحركة والتنقل للأفراد ودخول الأموال.

■ وضع مخطط شامل طويل المدى لتحقيق التكامل في الانتاج، للتفاوض الجماعي في كل ما يخص بالدول الأعضاء اقتصادياً.

■ إنشاء قواعد معلومات لشكل وحجم وأماكنات السوق، إطلاق حرية التسكك بين الدول الأعضاء دون تعقيدات بيروقراطية.

ولاتزال امريكا بالانضمام الى السوق المشتركة ايس لديها الاستثمار فحسب وانما لتوجيهه كذلك حيث ان فيها وحدها 27 مؤسسة من المائة مؤسسة العملاقة التي تقود الاستثمار في العالم بينما لا يوجد في اليابان سوى 17 والمانيا وبريطانيا ومجتمعتان 11 والباقي موزع بين باقي دول العالم، وفيحيي ان تستأثر تلك الدول بنصيب الأسد من المكافآت رأس المال المشترك عالمياً بينما لا تحظى دول الشرق الأوسط بحصة الا 22.6٪ فقط بعد ان كانت لا تتجاوز 5.2٪ عام 1997. وانا خاضعنا ان حجم الاستثمارات الخارجية في العالم قد بلغ 649 مليار دولار عام 1999 طبقاً لما أعلنه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "الاكتفاء وان امريكا وحدها تحظى بالكثير من 193 مليوناً من حجم تلك الاستثمارات لتبين لنا حجم المخاطر التي تتعرض لها في منطقة الشرق الأوسط أكثر من ذلك في إنشاء السوق العربية المشتركة التي يمكن ان تستفيد من خبرات الآخرين وتقوم على أساس متين متوافر حالياً معاده أسس أريمة هي:

أولاً: توافر الموارد البشرية لغرض التكنولوجيا والصغيرة غير القادرة لغوياً لجمع تكوين كواحد بشرية قادرة على العمل بجبال الاستثمار والبرصمات والشراكة وتكوين الشركات العابرة للقارات والتصدير.

ثانياً: توافر الخبرة اليابانية الفرنسية في مجالات العمل المخططة.

ثالثاً: عدم الحاجة لإنشاء سوق عربية مشتركة ثانياً يمكن السيطرة الاساني وحلماً قروبياً كالمثل خيال الاقتصاديين ورجال الأعمال العرب.

والدعوت الدول الأوروبية التي منكرات فانتقلت الى كيان شقيق استمر الاعداد له سنوات ويشهر بخطى واسعة نمو تمسكها التكامل بين الدول الأعضاء هو السوق الأوروبية المشتركة التي فتحت الحدود بينها وسهلت سبل التجارة البينية والتصدير باسمها لمنتجات صنعت في أية دولة من دول السوق بالوصفات القياسية للسوق وحصل علامة الجودة المشهورة كما لسودت السوق صفة توحده يتم التعامل بها أصبحت تلتاس الدولار وتعد من سطوته ارايدت الدول الأوروبية ان تولجها للتكتلات الاقتصادية العملاقة للولايات المتحدة الامريكية والا تتركها لتلجج السوق العالي على النمو الذي كان سائداً من قبل والذي امكك ليضعل اعتماد دولها ليس الى جارتها كندا فحسب وانما ليضعل امريكا الشمالية في كيان اقتصادي لظلل عليه والتقاء اقتصاديا لاسم اتفاقية التجارة الحرة مع امريكا الشمالية والذي استطاعت الولايات المتحدة من جـ، الا ان تصنع بعض منتجاتها الاسترلجية مثل السيارات التي تعتبر حبيب الاقتصاد الأمريكي في البرازيل وغيرها بتكلفة ارفع عشرين مرة، وان تصنع في ذات الوقت منتجاتها الى سوق عالمية المستهلاكة دون ان تحلق الاتفاقية لدول الشمال ما كانت تعلم بتحقيق من تصدير سلها لأمريكا وكندا وتوجد لوانها نرس من خارج حدودها في الدولتين.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	يحيى المصرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٣٠٠٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/١٠

كيف تتحقق السوق العربية المشتركة؟

والأنظمة للمنطقة بها في بلدان الإخفاق المتوقعة تنهيتها لتوحيد اللد بهو ٩ - لوحيد أساليب التصنيف والتصنيف الأصناف.

١٠ - التصادا أية إجراءات لتسرى لزم لتطبيق الأنظمة الفنية في المادتين الأولى والثانية. على أنه يمكن التنازل عن مبدأ التوحيد في حالات خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

ولاشك أن هذه الوسائل لو تمسكت أو حتى تصديق جزء منها كان يمكن أن تسد السوق العربية المشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة التي يضرب بها المثال حالياً وهي أن كانت قد ضمت وحدة اقتصادية أوروبية، فإن كل دولة ظلت قائمة كما هي على السرى السياسى.

لقد كان هناك عدد من الأليات الصلبة التي ساعدت وسهلت لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة من أهمها في تصورى إنشاء الصندوق الأوروبى للتنمية الاقتصادية الذى أنشأته الجماعة الأوروبية عام ١٩٧٩ بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية في الأقاليم الأوروبية الفقيرة داخل الجماعة الأوروبية والتي كانت يسمونها مناطق المشكلات، على أساس أن فقر هذه الأقاليم بالنسبة للأقاليم الأوروبية الأخرى، كان يوجد مشكلات داخل الجماعة الأوروبية.

الفقر، والأخضاع.

ولقد رأى جيتز أن التعاون الاقتصادي بين الأقاليم القليلة والأقاليم الغنية داخل الجماعة الأوروبية، يمكن أن يكون تمهيداً عملياً لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة. وقد بلغت الأموال التي تم إنفاقها على هذه الأقاليم القليلة حتى عام ١٩٨٥ مايقرب من ٨٥٠ مليون وحدة أوروبية، كما بلغت اللزومات التي أقيمت لذلك هذه الأقاليم عن طريق هذا الصندوق حوالي ٢٧٦٥ مئرباً في عشر دول من دول الجماعة الأوروبية التي شكلت منها السوق

السوق العربية المشتركة تنضم الجراب المنطقة التعاون الاقتصادية العربي والذي تدر في مرحلة سائلة وتوجد في مرحلة أخرى. وقد اعترف بذلك الأمين العام للسلطة المتكيفة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية عندما صرح في أحد حديثه أن التعاون الاقتصادي العربي لم يصل إلى مرحلة التشكلين العربي كالد والمطابق في الوقت الذي وصل فيه التشكلين الاقتصادي مع الخارج إلى مستويات الشل.

لقد كان الهدف من التعاون الاقتصادي العربي هو الوصول إلى وحدة اقتصادية عربية كاملة تم لقرار اتفاقية لها في عام ١٩٥٦ وذلك عن طريق الوسائل التالية

- ١ - جعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة تشجع لإدارة موحدة وتوحيد التشريعية والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- ٢ - توحيد سياسة الاستيراد والتصديق والأنظمة للمنطقة بها.
- ٣ - توحيد أنظمة النقل والترايزيت.
- ٤ - هذه الاتفاقيات التجارية واتفاقات للمفاوضات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- ٥ - تسعير السياسة للمنطقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل أن يعمل من رعاية لبلاد للمنافسة في الزراعة والصناعة والمهن الأخرى شروطاً متكافئة.
- ٦ - تصديق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.
- ٧ - (١) تسعير تشريع الخسرات والرسم المكونية والبلدية ومصار الضرائب والرسم الأخرى المنفصلة بالزراعة والصناعة والتجارة والمقارن وتخفيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص. (ب) تلالى ازدياد الضرائب والرسم على المكلفين من رعاية الدول للتجارة.
- ٨ - تسعير السيلسلات التقنية والمالية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	يحيى المصرى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى: السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٣٠٠٧
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/١٠

التحويل من الدول الفنية

وتقترح أن يتم تحويل هذا الصندوق من حكومات الدول العربية الفنية بالمعنى الذى يتم الاتفاق عليه، كما يساهم فى تمويل وأعمال الصناديق العربية والبنوك العربية الكبيرة والمؤسسات الانمائية كالبانك الاسلامى للتنمية وبانك التنمية الاقترافى، والمؤسسات الانمائية الاخرى التى سبق ان ساهمت فيها الدول العربية.

وهذا بالإضافة الى تحويل من بعض المؤسسات الدولية كهيئة التنمية الدولية، التى تقدم قروضها بفائدة لاتزيد على ١٪ للدول الفقيرة، كما اقترح ايضا مساهمات من كبار رجال الاعمال العرب بفائدة بسيطة وفترات طويلة.

أما تحويل المشروعات التى يشتملها الصندوق فى ضوء خطة التنمية والتكامل الاقتصادى العربى، فاقترح أن يتم تحويلها بالشكل التالي:

■ تصف رأس المال المطلوب من أموال الصندوق.

■ بيع رأس المال المطلوب من رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

■ بيع رأس المال المطلوب بطرح للاكتتاب العام داخل الدول العربية.

■ عرض من مؤسسات الاقراض العربية إذا تطلب الأمر.

وعلى أن تستخدم الارياف المستحقة للصندوق فى إنشاء مشروعات اجتماعية داخل الدول المشار بها، كاستشفيات والمدارس والجامعات والمصحات ومراكز التدريب للهنئ بالإضافة الى المعونة فى إنشاء واصلاح البنية الأساسية كالطرق والكبارى ووسائل المواصلات والمياه والتجارى والسوانى... إلخ كما البسزه الأخر من الارياف يتم توزيعه على المساهمين.

أقول مفسى مايزيد على خمسة وثلاثين عاماً ونحن نطالب وننتكلم عن السوق العربية المشتركة، كما مفسى أكثر من نصف قرن ونحن نطالب وننتكلم من التعاون الاقتصادى العربى، بعد أن رأينا التدرى الواضح فى كسح من المنطقة العربى، ورأينا الشهداء ينشأون كل يوم أمداً على يد الأعداء، وقد أصبح على كل أمين يقضى لبلاده العربى أن يفكر فى اليات عملية لتحقيق السوق العربى المشتركة، قبل أن تتزايد الأزمات وتتحول إلى كوارث بل وأن يساهم كل سدا فى تحقيقها بما يملك من جهد وعمل.

الاروبية المشتركة مفسى عشرة دولة.

وبذلك كان هذا الصندوق الأوروبى بمثابة أول أية عملية فى إقامة السوق الأوروبية المشتركة، حيث ساهمت على تطارب القوة الكبيرة بين سكان دول السوق، كما ساهمت على رفع مستوى التنمية الاقتصادية فى الاقاليم الأكثر فقراً، بما أتت إليه من إقامة مشروعات للتأجبية وخاصة كانت هذه الاقاليم فى حاجة شديدة إليها.

وبالتالى، فبعد قيام السوق الأوروبية المشتركة وبعد فتح الحدود بين دول السوق الخمس عشرة، والسماح لأى مواطن فى دولة من دول السوق أن يعمل أو يسهم مشروعا داخل دول السوق الأخرى، وأن يحصل على كل المزايا التى تمنح للمواطنين الأصليين فى تلك الدولة، بعد كل هذه المزايا لم نسمع عن قيام هجرات كبيرة داخل دول السوق ويمكن أن تؤثر على بعضها البعض، ولما التزم كل مواطن بوظفه الاصلى وبارضه التى عاش فيها، بينما حصل على مزايا عديدة من قيام السوق سواء فى تطلاته داخلها أو فى تمويل منتجاتها.

وكانت التجارة البينية من أهم القطاعات التى خلقت مزايا لجميع مواطنى السوق حيث ألغيت جميع الحواجز التى كانت تحول دون توسيع حجم التجارة البينية، مما أدى إلى زيادتها من 30٪ من حصة تجارة أوروبا

الشارجية فى الستينيات إلى 60٪ فى التسعينات وهى ما أدى إلى زيادة فى الانتاج القومى الأوروبى ومعالجة مشاكل البطالة التى كانت متزايدة فى هذا الوقت داخل الدول الأوروبية.

كما لا يفنى أن تلك قد أدى ايضا إلى استعادة جميع التجارى الأوروبى الذين استقروا توسيع تجارتهم مع الدول غير الأعضاء فى أوروبا، وهى الدول التى تحاول حاليا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى.

فإذا كنا نلأى إقامة السوق العربية المشتركة بصفة شاملة فإلى يمتين أن نبدأ بالتخطيط لإنشاء أليات إقامة السوق، ومن أولها إنشاء صندوق عربى للتنمية الاقاليم العربية الفقيرة على شراى الصندوق الأوروبى للتنمية الاقليمية، وهى أن يكون هدفه الوحيد هو تنمية الاقاليم الفقيرة فى المنطقة العربية كالمشمال وجيهوى والسوانى واليمن... إلخ.

يقدم هذا الصندوق بوضع خطة تنمية شاملة لجميع الدول فى المنطقة العربية، تتضمن المشروعات التى تعين لامتتها محليا واقتصاديا بالإضافة إلى المشروعات الأخرى التى تنميتها الحكومات المحلية والقطاع الخاص فى هذه الدول، والتى يتم تمويلها محليا، خطة شاملة وكافية لجميع الجوانب الانمائية التى ترفع من شأن سكان هذه الدول وتفضى على البطالة وتعالج الارياف وترفع من نسبة التعليم بالإضافة إلى إنشاء المشروعات الانتاجية والخدمية التى تتطلبها هذه الدول والتى تعالج البطالة والفقر فيها.

